الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

كانون الأول/ ديسمبر 2025 — العدد 85

سلطة تحت الوصاية الإمبريالية ونهوض النضالات الجماهيرية

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء التيار وحتى مجاناً

سلطة تحت الوصاية الإمبريالية ونهوض النضالات الجماهيرية

افتتاحية العدد 85
هيئة التحرير

"الإضراب الجماهيري ليس اختراعاً تقنياً، بل تعبير حي عن نهوض الجماهير إلى التاريخ" (روزا لوكسمبورغ، الإضراب الجماهيري، الحزب والنقابات، 1906). ففي كل مرحلة تاريخية يشهد فيها العالم احتقاناً اجتماعياً واقتصادياً، تخرج الجماهير إلى الشوارع لتُعلن رفضها و امتعاضها من الواقع المُعاش، ولتُعيد رسم حدود الممكن السياسي. ف المظاهرات والإضرابات لم تكن يوماً مجرّد فعل احتجاجي عابر، بل كانت دائماً أحد أشكال الوعي الجماعي المتقدّم، وأداة لإعادة تعريف العلاقة بين الطبقات، بين الحاكم والمحكوم، بين الظالم والمظلوم .. بين رأس المال والعمّال.

بهذا المعنى، لا تُعتبر التظاهرات ولا الإضرابات مجرد آليات ضغط على السلطة، بل لحظات تاريخية تتكثّف فيها تناقضات النظام القائم، وتعبّر فيها الطبقات الشعبية عن إرادتها في التغيير الجذري ل تفتح أفقاً جديداً للتاريخ، أفقاً تُعيد فيه الجماهير إنتاج ذاتها كقوّة فاعلة، لا كموضوع للسياسات السائدة.

شهدت سوريا مع انهيار نظام الدكتاتورية لآل الأسد فسحة من الحرية والأمل، بالرغم من أن الفصيل الذي وصل للحكم في دمشق كان أبعد ما يكون عمّا تمناه الشعب السوري في ثورته لعام 2011. فالسلطة الترميدورية (سلطة الثورة المضادة المنتصرة) التي وصلت لقصر الرئاسة بتوافق دولي وإقليمي أجهضت سريعاً آمال وطموحات غالبية الجماهير الشعبية، التي دفعت دماء غالية لاكتساب تلك المساحات من الحرية.

حيث لم تتوانى السلطة الجديدة في التعبير عن رغبتها بالتفرد بالسلطة فبدأت بحل مؤسسات الدولة وفصل العاملين بها بشكل تعسفي واستبدالهم ب مُقربين لها مما أدى الى مزيد من الاقصاء وارتفاع الاحتقان عند تلك الجماهير.

كما تهاوت كل ادعاءات سلطة هيئة تحرير الشام بتحسين أحوال الناس بعدما رُفع الغطاء عن المشاريع الاستثمارية الوهمية وعن حملات التبرع المليئة فقط بالوعود البرّاقة وانكشفت أكاذيب الجيش الإلكتروني والإعلامي المروج لها، حيث ظهر للملأ أن هذه السلطة مستعدة للتنازل عن السيادة والاقتصاد للدول الإقليمية والدولية مقابل بقائها في السلطة.

ولكونها سلطة هشة لا تمتلك شرعية وليس لديها قاعدة شعبية كافية لتوفير حد أدنى من الاستقلالية، فإن سياسة "فرق تسد" هي السياسة الداخلية الوحيدة التي تمارسها في تمزيق السوريين وتحريضهم على بعضهم وعلى الاقتتال فيما بينهم على أساس ديني أو عرقي أو مناطقي.

فمن مجازر الساحل إلى مجازر السويداء وما بينهما وبعدهما وما يزال مستمراً من عمليات القتل والخطف على أساس الهوية الطائفية، تجلّت السلطة الترميدورية بوصفها سلطة حرب طائفية وعرقية مستمرة، ما دامت قائمة على طبيعتها الراهنة.

رغم الخوف والرعب الذي كرّسته أجهزة تلك السلطة والجحافل البربرية المرافقة لها فإننا نشهد ومنذ ثلاثة أشهر نهوضاً واضحاً ومتزايداً لنضالات الجماهير التي تتسع على رقعة واسعة من البلدات والمدن بأعداد أكبر ووتيرة أعلى وثقة في النفس.

فقد شهدت مدينة حلب في شمال البلاد احتجاجات للمدرسين في ساحة سعدالله الجابري اعتراضاً على انقطاع الرواتب للشهر الثالث على التوالي كما خرج أهالي مدينة الباب احتجاجاً على تردي الواقع الخدمي والإداري مطالبين بإيقاف سياسات الإقصاء وإشراك الكفاءات المحلية في إدارة شؤون المدينة.

كما احتضنت مدينة شهبا في محافظة السويداء العديد من الوقفات الاحتجاجية أبرزها كان تحت شعار "السويداء لأهلها"، حيث خرج المئات رفضاً للحكومة الانتقالية مُطالبين ب الكشف عن مصير المغيبين قسراً و مُؤكدين على استمرار الحراك الشعبي في المحافظة.

كما أعلن سائقو الشحن في محافظتي حماة وحمص عن إضراب مفتوح تحت عنوان "إضراب الكرامة" رافضين للقرارات الجائرة و مطالبين باسقاط وزير النقل.

وعلى خلفية مقتل شابين من الديانة المسيحية خرج المئات من أهالي منطقة الحواش في وادي النصارى في مسيرة شموع تحت شعار"منموت وما منرضى بالذل" كما أعلن المواطنون عن إضراب عام شمل العديد من المطاعم والمحلات التجارية تعبيراً عن الغضب والحزن، وقد شهد حي باب توما وسط العاصمة دمشق خروج العشرات تضامناً معهم.

في الساحل السوري وتحديدا في مدينة اللاذقية خرجت مظاهرات لثلاثة أيام متتالية تنديداً باختطاف الطفل محمد حيدر في وضح النهار من أمام مدرسته كما شهدت الأيام الثلاثة إضراب شارك به العديد من طلاب ومدرسين الساحل السوري مُعبرين عن غضبهم وحزنهم في ظل تكرار حوادث الخطف والقتل والانفلات الأمني.

لم تندلع الثورات الكبرى في التاريخ من العدم، ولم تنفجر كحدثٍ معزول أو مفاجئ. فكل تحوّل ثوري عظيم سبقه مسار طويل من النضالات الجزئية، والإضرابات المحدودة، والاحتجاجات المحلية التي شكّلت أرضية خصبة لتحولات تراكمية تنضج في عمق المجتمع، ثم تنفجر عندما تبلغ التناقضات الاجتماعية حدّها الأقصى.

كما كتب إنجلز: «الثورات لا تُصنع، بل تنضج» (ضد دوهرينغ، 1878) نرى في الثورة الفرنسية مثال على ذلك. حيث لم يبدأ الانفجار الثوري عام 1789 من اقتحام سجن الباستيل، بل من سلسلة أزمات غذائية واحتجاجات فلاحية ضد الضرائب والإقطاع، رافقتها مظاهرات نساء باريس من أجل الخبز.

الأمر ذاته ينطبق على ثورة 1905 في روسيا القيصرية، التي انطلقت من إضراب محدود في مصانع سانت بطرسبورغ، قبل أن تتحوّل إلى حركة جماهيرية هائلة شلّت الاقتصاد والإدارة. هذه التجربة، رغم هزيمتها، كانت المدرسة التي خرجت منها ثورة أكتوبر 1917، إذ أطلقت أولى «السوفييتات» (المجالس العمالية) التي شكّلت لاحقاً البنية المؤسِّسة لثورة أكتوبر.

وأيضاً في تونس، لم يكن إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه في ديسمبر 2010 سوى واحدة من سلسلة احتجاجات اجتماعية سابقة ضد البطالة والفساد، لكنها كانت اللحظة التي التقت فيها كلّ التناقضات، وتحول الغضب الفردي إلى حركة جماهيرية أطاحت بالنظام القائم وأشعلت سلسلة ثورات الربيع العربي.

ما يميز النضالات في الساحة السورية، لغاية الآن، هو عفويتها وتمحورها على قضايا مطلبية مباشرة وعزلتها عن بعضها البعض ولكن استعادة الجماهير حيويتها وقدرتها على التحرك المستقل في مواجهة السلطة الترميدورية يشكل منعطف هام في الوضع السوري، يقع على عاتقنا وعاتق القوى الديمقراطية والاجتماعية توحيده ومركزته وتطويره.

حينما تلتقي القوى اليسارية والديمقراطية وتتحد مع النضال الشعبي ومع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا كما حراك السويداء وكل المتضررين والضحايا في كتلة هائلة، عندها يصبح من الممكن مواجهة السلطة الطائفية الترميدورية وفرض تغيير جذري في موازين القوى السياسية والاجتماعية لصالح بناء الجمهورية الديمقراطية اللامركزية القائمة على توفير الحريات والمساواة والسيادة والأمن والعدالة الاجتماعية.

هنا مربط الفرس في الوضع السوري، والتحدي الكبير الذي يطرح نفسه علينا جميعاً. ويتطلب منا بأسرع وقت ابتداع آليات تحقيقه، بأشكال متعددة للجبهة المتحدة، لمنع انزلاق البلاد الى حرب اهلية مستمرة، وإخراجها من الكارثة التي فرضها علينا تاريخ وحاضر سلطة أمر الواقع في دمشق.

مع كلّ جولة نضالية جديدة، يتّسع أفق الجماهير وتزداد قدرتها على الفعل المنظّم، حتى تتحوّل الشرارة إلى لهب ثوري شامل يُعيد صياغة التاريخ. فلنرصّ الصفوف ونعمل من أجل الخبز والحرية والعدل والمساواة والسيادة الحقيقية للشعب السوري بتنوعه القومي والديني.

كل السلطة والثروة للشعب
تيار اليسار الثوري في سوريا
تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

Hikûmetek Bin Parêzgehiya Împeryalîst û Bilindbûna Têkoşînên Gel

“Greva giştî ne îcadeke teknîkî ye, lê daxuyaniyeke zindî ya bilindbûna gelan di dîrokê de ye” (Rosa Luxemburg, Greva Giştî, Partî û Sendîka, 1906). Di her qonaxa dîrokî de ku cîhan tansiyona civakî û aborî dibîne, gel derdikevin kolanan da red û nerazîbûna xwe ji rastiyê jiyîn pêşkêş bikin, û sînorên gengazên siyasî ji nû ve xêz bikin. Demonstrasyon û grevan qet ne tenê çalakiyeke protestoya derbasdar bûn; her tim şêweyek hişmendiya kolektîva pêşketî û amûrek ji bo naskirina têkiliya navbera çînan, navbera hikûmdar û hikûmdarkirî, navbera zordar û bindest... navbera kapîtal û karkeran bûn.

Bi vê wateyê, demonstrasyon û grevan ne tenê mekanîzmeyên pestê li ser hikûmetê têne dîtin, lê demên dîrokî ne ku nakokiyên pergala heyî tîrêj dibin, û çînên gelêrî daxwaza xwe ya guhertina bingehîn diyar dikin, dîmenek nû ji bo dîrokê vedikin — dîmenek ku gel xwe wek hêzek çalak çêdikin, ne wek babetek siyasetên serdest.

Sûrî, bi hilweşina pergala dîktatoriya malbata Esed re, valahiyeke azadî û hêvî dîtiye, her çend fraksiyona ku hatibû ser destê di Şamê dûr ji tişta ku gelê Sûrî di şoreşa xwe ya 2011’an de hêvî dikir bû. Hikûmeta Tirmidorî (hikûmeta şoreşa berepaş a serketî), ku bi rêya peymana navneteweyî û herêmî hatibû qesra serokatiyê, zû hêvî û xwezayên piraniya gelê gelêrî, ku xwîna giran da ji bo wê valahiya azadiyê bi dest bixin, bêbawer kir.

Hikûmeta nû bêdeng namîne ku xwesteka xwe ya desthilatdariyê bi tena serê xwe ve bike, dest pê kir bi helandin saziyên dewletê, bi awayekî bêqanûn karkerên wan derxistin, û bi nêzîkên xwe ve cih girtin, ku bû sedema bêhtir dûrxistin û zêdebûna tansiyona navbera wê gelê.

Di heman demê de, hemû îdiayên Hikûmeta Hey’a Tahrir eş-Şam di derbarê başkirina rewşa gel de, piştî ku pêşniyarên lêgerînê yên xeyalî û kampanyayên bexşandina tenê bi sozên birqok tê de hatin girtin, hilweşiya, û derewên leşker û medyaya wê yên elektronîk hatin aşkerekirin. Diyar bû ku ev hikûmet hez dike ku serwerî û aboriyê ji hêla hêzên herêmî û navneteweyî re bi dest xwe bihêle, ji bo ku li ser destê bimîne.

Ji ber ku hikûmetek zeîf e ku bê meşrûyet e û bingeha gelêrî ya bes tune ku herî kêm otonomî peyda bike, siyaseta “dûr û dirêj” yekane siyaseta hundurîn e ku pêk tîne, Sûriyan perçe dike û li hember hev dicixîne da ku li ser bingehên mezhebî, etnîk, an herêmî şer bikin.

Ji komkujyên Deryaya Sûrî heya komkujyên Suwedayê, û tiştên di navbera wan de, piştî wan, û heta niha didome — kuştin û revandinên li ser bingehê nasnameya mezhebî — Hikûmeta Tirmidorî xwe wek hikûmeteke şerê berdewam yê mezhebî û etnîk aşkera kir, heya ku li ser xwezaya xwe ya niha dimîne.

Di derheqê tirsa ku alavên vê hikûmetê û komên wehşî yên peyrewan wê danîne, em ji sê mehan ve şahidê bilindbûneke diyar û zêde ya têkoşînên gel in, ku di nav deverek fireh a bajarok û bajaran de bi hejmarên mezintir, lezek bilindtir, û baweriya xwe ya zêdetir fireh dibin.

Bajarê Helebê li bakurê welêt protestoyên mamosteyan li Meydana Seadullah el-Cebrî dît, li hember vekişandina mehane ji bo sêyem meha li pey hev. Rênîştîên bajarê Babê jî li hember xirabbûna xizmet û mercên adminîstratîf protesto kirin, xwestin ku siyasetên dûrxistinê biqedin, û şiyanên herêmî tevlî birêvebirina bajarê bikin.

Bajarê Şehba yê li parêzgeha Suwedayê mêzandana gelek sekinan a protestoyê girt, ya herî navdar bin şiyara “Suwedayê ji bo Gelê Xwe,” ku sedleran derketin holê hikûmeta guherînê red kirin, xwestin ku bêdengiya revandiyan zorê were aşkerekirin, û domandina tevgera gelêrî di parêzgehê de pejirandin.

Şofêrên kamyonê li parêzgehên Heme û Hums grevek vekirî bin sernavê “Greva Rûmetê” ragihand, biryarên ne-adil red kirin, û xwestin ku Wezîrê Veguhastinê were derxistin.

Li dû kuştina du xortên ji olê Xirîstiyan, sedleran şêniyên herêma Hewaş li Wadi el-Nesara li bin şiyara “Em dimirin lê qebûl nakin ku bê rûmet bin” bi mûmek re meşiyan. Şêniwan her weha greva giştî ya ku gelek restorant û dikanên ticaretî di nav xwe de dihewand ragihand, ku xezeb û xemgîniya xwe diyar dikin. Dehlekan li taxê Bab Tûma li navenda Şamê derketin holê, di piştgiriya wan de.

Li peravê Sûrî, bi taybetî li bajarê Laziqiyê, ji bo sê rojan li pey hev demonstrasyon pêk hatin, ku li hember revandina zarok Mihemed Heyder di ronahiya rojê li pêş dibistanê wî re xwe rexne kirin. Sê rojan her weha grevek ku gelek xwendekar û mamoste ji peravê Sûrî tevlê bûn dît, ku xezeb û xemgîniya xwe di nava bûyerên dubare yên revandinê, kuştina mirovan, û tevliheviya ewlehiyê de diyar kirin.

Şoreşên mezin di dîrokê de ne ji tiştek derneketin holê, ne jî wek bûyerek îzole an givaş teqiya. Her guhertina şoreşger a mezin rêçek dirêj a têkoşînên parçe, grevên sînorkirî, û protestoyên herêmî pêşiya xwe girtine, ku axek biber ji bo guhertinên komkirî ava kirine, di kûrahiya civakê de mezin bûne, paşê dema nakokiyên civakî digihîjin pileya xwe ya herî bilind teqiyane.

Wek Engels nivîsîye: “Şoreş ne têne çêkirin, lê dimijin” (Anti-Dühring, 1878). Em Şoreşa Fransî wek mînak dibînin. Teqîna şoreşger a 1789’an ne bi şerpaçûna zindana Bastîlyê dest pê kir, lê ji rêzek krîzên xwarinê û protestoyên gundiyan li hember bac û feodalîzmê, ku protestoyên jinan ji bo nan di nav de bûn.

Eynî tişt li ser şoreşa 1905’an a Rûsyaya Çarî derbas dibe, ku ji greveke sînorkirî li fabrîkên Sankt Peterburgê dest pê kir berî ku bibe tevgera gelêrî ya mezin ku aborî û birêvebirî seqet kir. Ev ezmûn, her çend têk çû jî, dibistana ku şoreşa Cotmeha 1917’an jê derket bû, yekem “Sovyet”an (şûrayên karkeran) dest pê kir, ku paşê bûne avahiya bingehîn a Şoreşa Cotmehê.

Her weha li Tûnisê, xweşirêdana xort Mihemed El-Bûezîzî di Kanûna 2010’an de ne bû yek ji rêzek protestoyên civakî yên berê li hember bêkarî û fesadê, lê bû dema ku hemû nakokî li hev hatin, û xezeba takekesî bû tevgera gelêrî ku pergala heyî hilweşand û zincîreka şoreşên Biharê Erebî şewitand.

Tişta ku têkoşînên li qada Sûriyê, heta niha, cuda dike, xweşbîniya wan e, û li ser meseleyên pêşwazî yên rasterast, û cudabûna wan ji hev dûr ve. Lêbelê, vegerandina jîndarî û şiyana tevgera serbixwe ya gel li hember hikûmeta Tirmidorî xaleke girîng a zivirînê di rewşa Sûriyê de çêdike. Berpirsiyarî li ser me û hêzên demokratîk û civakî dikeve ku wê yekbûyî, navendî, û pêşve bibin.

Dema ku hêzên çep û demokrat bi hev re dicivin û bi têkoşîna gelêrî re û bi Rêveberiya Xweser a Bakur û Rojhilatê Sûriyê, tevî tevgera Suwedayê û hemû koman û bêbextên têkçûyî re, bibe blokek mezin, wê demê gengaz dibe ku li hember hikûmeta mezhebî ya Tirmidorî bisekine û guhertineke bingehîn di teraziya hêza siyasî û civakî de ji bo avakirina komarek demokrat a dezantralîzekirî bicîh bîne, ku li ser peydakirina azadiyan, wekhevî, serwerî, ewlehî, û dadweriya civakî ava bûye.

Li vir girîngiya rewşa Sûriyê, û pirsgirêka mezin a li hember me hemûyan derdikeve. Ji me re hewce dike ku me bi bileztirîn awayê mekanîzmayên wê yên pêkanînê derxînin holê, bi awayên cuda yên cebheyeke yekbûyî, ji bo ku ji welêt bêne kişandina şerê navxweyî yê berdewam, û ji felaketê ku ji hêla dîrok û niha ya hikûmeta rastiyê ya Şamê li ser me hatî neçar kirin derxînin.

Bi her gera nû ya têkoşînê, dîmena gel firehtir dibe û kapasîteya wan ya çalakiyê bi rêkûpêk zêde dibe, heta ku pêteke dibe agirek şoreşger a giştî ku dîrok ji nû ve dirûv dike. Ka em rêzên xwe rast bikin û ji bo nan, azadî, dad, wekhevî, û serweriya rastîn a gelê Sûrî yê bi cûdahiya neteweyî û olî ya xwe bixebitin.

Hemû hêz û dewlemendî ji bo gel
Ojana Çepê Şoreşger li Sûriyê
Mijdar 2025

أكثر تخلف أكثر انتاج

الرفيق مصطفى عرعور

جاء هروب بشار الأسد في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2024 بعد 12 يوم من معركة ردع العدوان كبارقة أمل للنسبة الأكبر من السوريين حيث بدأ السوريين يشعرون أن سوريا لم تعد سوريا الأسد و قد سقط الأبد بعد نصف قرن من الحكم بالحديد والنار أنباء سقوط نظام بشار الأسد جعلت من سوريا و و نقل صورة سعادة السوريين في كل مكان تغزو الشاشات العالمية تأمل أغلب السوريين طي صفحة الطغمة التي تحكم السوريين فرع المخابرات وأقبية السجون والسيطرة كخيط العنكبوت على كل مفاصل الحياة

قال السوريين انتهى عصر الخوف و الظلمات سقط النظام الذي قدم كل شيء للخارج دون أن يقدم حتى ولو اعتراف بحق السوريين بالحرية والكرامة والعدالة

بالتوازي مع صعود سلطة جديدة أعلنت على لسان قائد ادارة العمليات في حينها \ أحمد الشرع خلع العمامة و ارتداء البدلة والانتقال من عقلية الثورة الى عقلية بناء الدولة

في البداية يجدر السؤال هل مشروع الشرع كان بالفعل من صميم ثورة السوريين عام 2011 التي طالبت بالحرية والكرامة والعدالة لكل السوريين على نظام الطغمة حتى يعلن أن الثورة انتصرت ؟

هل تغيير الشكل الخارجي و بعض المصطلحات و الاعتراف الدولي يكفي بالنسبة للسوريين و السوريات لكي ينسوا التسلسل التاريخي الذي أنتقل فيه أبو محمد الجولاني ليصبح أحمد الشرع ؟

ابتداء بجبهة النصرة (التي صنفها تيار اليسار الثوري منذ الإعلان عنها عام 2012 على أنها من قوى الثورة المضادة و على انها أحد أعداء الثورة)و معاركها مع القوى الثورية حتى تم سحق أغلبها حتى الوصول لهيئة تحرير الشام كأمر واقع تحت قيادة الجولاني و وزمرة تتبنى الفكر السلفي الجهادي تضع لافتات ضخمة في مناطق سيطرتها كمثال لا الحصر .. الديمقراطية كفر .. العلمانية شرك بالله ., مناطق يحكمها الملثمين و كواتم الصوت التي اغتالت عشرات الناشطين الثوريين و اعتقلت واستخدمت وسائل التعذيب و التهديد للناشطين والمجتمع بمنهجية واضحة ومستمرة مع بناء قوة عسكرية ممنهجة على الأساس السلفي الجهادي لتحرير الشام بمنطق الفتوحات الدينية لا التحرر الوطني حتى يوم بدأ معركة ردع العدوان التي استمرت 12 يوم بظروف دولية أضعفت حلفاء الأسد من ناحية و تحطم نظام الأسد من الداخل على المستوى الشعبي والعسكري الذي جعل السوريين يريدون الخلاص بأي شكل و الفرصة التي استغلها الشرع هيئة تحرير الشام حتى وصولها لقصر الشعب في دمشق ومؤتمر انتصار الثورة 29 يناير 2025 الذي أعلن فيه الشرع دمج جميع الفصائل ليصبحوا جيش وطني تحت قيادته مع اطلاق الوعود أن سوريا سوف تكون دولة كفاءات لا دولة محاصصة و وعود على ما يبدو تم حفظها مع اعلان حل جميع الأحزاب حتى منها التي كانت في صف الثورة و حل هيئة تحرير الشام نظريا بينما على أرض الواقع أبتداء من أرفع المناصب وصول لأغلب مؤسسات الدولة أصبحت تحت حكم الشيخ أو الأمير بمعنى الشرعي ومشاركة صورية تشابه المؤتمر الوطني الصوري الذي جرى خلال يومين 24 و25 فبراير الذي جمع مجموعة من السوريين تم اختيارهم من قبل السلطة بشكل مباشر و الاعلان الدستوري الذي يضع الشرع كحاكم مطلق لسوريا و الذي بدوره تعامل مع الواقع السوري كسلطة تريد فرض نفسها كسلطة شرعية و امر واقع يجب على الجميع أن يسلموا لها أمرهم لتشكل سوريا على مقاسها و ترسم مستقبل سوريا على أساس سلطة امر الواقع لا تشاركية ولا ديمقراطية بالتزامن مع ممارسات بدات بما أطلقت عليه السلطة أخطاء فردية و صولا الى مجازر ضد المدنيين العلويين في الساحل بررت انها ردت فعل شعبية على أنتهاكات قام بها فلول النظام ضد عناصر من الأمن العام بالتوازي مقمع مظاهرة قام بها ناشطين في ساحة الامويين تطالب بحقن الدم السوري و التضامن مع المدنيين في الساحل ثم لجنة تحقيق بأحداث الساحل انتجت تقرير تم تسليمه للشرع

سبقه تقرير لوكالة رويترز وثق الآف الانتهاكات بحق المدنيين و حتى كتابة هذا المقال لا يوجد رد فعل أو محاسبة أو شفافية بخصوص مرتكبي الجرائم

تصعيد ضد الفصائل الدرزية في عدة مناطق ومطالبتها بتسليم السلاح للدولة مع إهمال كامل لطبيعة نشأت هذه الفصائل و لطبيعة تواجدها وصولا للمعارك في السويداء التي و التي تتحمل هذه السلطة الدور الرئيسي بها وتحويلها من صراع سلطة و فئة من المجتمع السوري الى صراع عشائري بين عشائر سورية من جهة و الدروز من جهة و تسببت بتدخل مباشر من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي لتحقيق مصالحه على حساب صراع سوري سوري هذه المعركة التي ذهب ضحيتها أكثر من 1200 إنسان

دون مراعاة للظرف الوطني الذي يستدعي حوار وطني حقيقي و تشاركية حقيقية للسوريين الذين جربوا حكم الفرد والحزب الواحد على مدى 55 وعام أن الدولة قد تكون تعني جهاز القمع

بالتالي من حق أهالي السويداء و جميع السوريين عدم الثقة بسلطة الأمر الواقع حتى لو جاء على لسان هذه السلطة وعود لا مكان لها على أرض الواقع ولو اعترفت بها الدول الكبرى .. لطالما كانت هذه الدول تعترف بنظام الأسدين بظل كل القمع و الجرائم التي قام بها نظام الأب و الابن لا يكفى للسلطة أن تقول اريد بناء الدولة.

لكن أي دولة ؟

دولة القمع و الأمراء ؟ أم تجربة سنغافورة حسب ما جاء على لسان الشيباني ؟
تناقضات بين التصريحات و أرض الواقع تجعل المشهد يسلط الضوء على أن السلطة تقول أي شيء لتخدير السوريين و تقدم كل التنازلات للخارج و أن ارشيف الجاسوس كوهين لم يكن سوى عربون و رسالة للخارج وفادي صقر لم يكن الاستثناء من مجرمي النظام البائد الذين أعيد تعويمهم وتسوية وضع رجال أعمال كانوا من صلب الالة الاقتصادية لنظام الأسد
الحديث عن نظام السوق الحرة وبنفس الوقت التمسك بمركزية الدولة ووصف أي مطالبة بلا مركزية موقع اتهام بـ الانفصالية
توقيع مذكرات تفاهم بمليارات الدولارات مع شركات محلية وغير محلية تقدم التسهيلات للمستثمر تصل إلى إعفاء الصناعيين من الأوراق التي تثبت تسجيل العمال لدى شركة التأمين (عند التعمق بالبحث هذه التفاهمات أقرب الى الدعاية من كونها حقيقة)

بالتوازي مع منع أنتخاب نقابات العمال و ترخيص الأحزاب أو أي شكل من أشكال الديمقراطية أو الدفاع عن العدالة و حقوق العمال السوريين كأمثلة (إلغاء انتخاب مجلس محلي في مصياف و نقابة المحامين في السويداء بقرار مركزي)الذين سوف يتم تشغيلهم بهذه الاستثمارات اذا ما أصبحت واقع بما ينذر من شكل النموذج البنغلادشي حيث ان بنغلادش موطئ استثمار لعدد خيالي من الشركات الاجنبية مقابل دخل يعد من الأضعف في العالم بما يقارب 100 دولار شهريا

دون وجود شفافية تذكر بين حكومة الشرع و الشعب السوري أو أي الية أوحتى ذكر للديمقراطية و بذات الوقت و عن طريق سياساتها التي تقوم على دفع السوريين الى العودة للخلف لنظام أكثر بطريركية وعشائرية وطائفية انتماءات ضيقة و متخلفة يمكن أن تكون يد عاملة تنتج فائض قيمة ضخم أمام البحث عن حقوق بديهية تتحكم بها سلطة الشرع المركزية و ذات الخلفية المعروفة و التي تمارس دور هيئة تحرير الشام بعكس ما تقول انها سلطة لكل السوريين

آلة إعلامية

من الواضح اعتماد سلطة الشرع الجولاني على آلة اعلامية تقليدية وغير تقليدية تقوم على تلميع السلطة و شيطنة أي شكل معارض لها ودعم الخطاب الطائفي العصبوي و التجييش الممنهج على أي معارضة للسلطة و هذا ما تقوم عليه أي سلطة تؤسس للاستبداد

المراهنة على الموقف الدولي من شكل السلطة في سوريا
إن المراهنة على موقف المجتمع الدولي مراهنة اثبتت فشلها أمام قتل السوريين وغيرهم من الشعوب وقمعهم على مدار عشرات السنين
هذا المجتمع الدولي الذي يقوم بالأصل على كسب مصالح الامبريالية و ما ينتجه الشعوب من فائض قيمة عماله وثرواته الطبيعية مهما كان طبيعة النظام الحاكم ما دام يقدم للقوى الامبريالية مصالحها
وسوريا ليس استثناء يمكن أن يتقبلها المجتمع الدولي بالشكل الذي لا يناسب شعبها لكن يناسب المصالح الامبريالية
الرهان على جماهير السوريين
التنظم من الأسفل لمقاومة سلطة أمر الواقع وعي السوريين لدورهم و موقعهم الطبقي أمام معركة الصراع مع الذين يتقاسمون سوريا مستغلين الخراب الذي تركه نظام الأسد
إن وعي السوريين تجاه موقعهم الطبقي المفتاح للتنظيم و لكسب حقوقهم و أن الصراع في سوريا ليس صراع طوائف وقوميات إنما الصراع بين الحرية والكرامة والعدالة والمساواة أو أي سلطة استبدادية مهما كان شكلها وعلى أي أساس تقوم

الجيل المشتت: الدوبامين السريع، الرأسمالية، وعودة السيطرة على الحياة

هيئة التحرير

عالم سريع جدًا للجميع

نعيش اليوم في عصر لم تعرفه البشرية من قبل. عالم مليء بالمحفزات اللحظية، حيث يمكن للهاتف أن يمنحك شعورًا بالمتعة والرضا في ثوانٍ، ووسائل التواصل الاجتماعي تصنع كل يوم "لحظات من السعادة" مصممة خصيصًا لتبقيك مرتبطًا بها. هذه المكافآت الفورية، التي تعمل على مدار الساعة، جعلت حياتنا أقصر وأكثر انقسامًا، وقلصت قدرتنا على التركيز، الصبر، والانغماس في التفكير العميق أو المشاريع الطويلة الأمد.

الدوبامين: المادة الكيميائية التي تحرك حياتنا

الدوبامين هو الناقل العصبي الذي يجعلنا نشعر بالمكافأة والتحفيز. في الماضي، كان مرتبطًا بالمكافآت الطبيعية: إنجاز مهمة صعبة، تعلم مهارة جديدة، أو بناء علاقة إنسانية حقيقية. اليوم، كل إشعار، كل لايك، كل تحديث رقمي يمثل جرعة صغيرة من المتعة الفورية. الدماغ يعتاد على هذه الجرعات السريعة، ويبدأ في فقدان اهتمامه بالمكافآت المؤجلة: القراءة العميقة، التفكير الفلسفي، أو المشاريع التي تتطلب الصبر والاجتهاد. هذا يجعلنا جيلًا مشتتًا، صعب الإشباع، ويبحث دائمًا عن المتعة الفورية.
الرأسمالية الرقمية: استغلال الانتباه وتحويله إلى سلعة

لكن ما يجعل هذه الظاهرة أخطر هو البعد الاقتصادي والاجتماعي. الشركات الرأسمالية الكبرى، وخاصة في القطاع الرقمي، فهمت اللعبة جيدًا: انتباهنا هو سلعة، ووقتنا هو رأس المال.

• إنتاج التشتت: كل إشعار، إعلان، أو محتوى جذاب ليس مجرد وسيلة ترفيهية، بل أداة لاستغلال انتباهنا وتحويله إلى أرباح. هذه الشركات تستثمر في علم النفس، وتحلل سلوكنا باستمرار لتصميم منصات تجعلنا نقضي ساعات طويلة دون وعي، نستهلك محتوى بلا توقف، ونعود مرارًا لطلب المزيد من "الجرعات" الرقمية.

• خلق الحاجات الزائفة: الرأسمالية الحديثة لا تكتفي بإبقاءنا مشغولين، بل تخلق رغبات جديدة. تبيع لنا الحلول لمشاكل صنعتها هي نفسها – شعور بالوحدة، الملل، الحاجة للقبول الاجتماعي – من خلال المنتجات والخدمات الرقمية والمادية. كل إعجاب، كل إشعار، هو إعلان ضمني بأنك تحتاج إلى المزيد من الاستهلاك لتكون سعيدًا.

• تجارة الدوبامين: الشركات تدرك أن الدماغ يبحث عن المتعة السريعة، فتصنع "مكافآت صغيرة" تبقي المستخدم عالقًا في دورة لا تنتهي من التفاعل، الاستهلاك، وإعادة التفاعل. بذلك، يتحول انتباهنا ووقتنا إلى سلعة قابلة للتسويق، ويصبح الجيل أقل قدرة على التفكير النقدي، وأكثر اعتمادًا على الإشباع الفوري، وأقل مقاومة للهيمنة الاقتصادية والاجتماعية.

التأثير العميق على الجيل

هذا الاستغلال المزدوج – البيولوجي والاقتصادي – يخلق جيلًا مشتتًا: دماغه معتاد على المكافآت الفورية، جسده يعيش في حالة تأهب دائم، ووقته يتحول إلى مصدر ربح للشركات أكثر من كونه ملكًا له. هذه الدورة تجعل الشباب أقل قدرة على الصبر، على التركيز، وعلى بناء إنجازات ذات معنى. كل لحظة تمضي أمام الشاشة تصبح جزءًا من نظام يربط بين الرضا المؤقت والوهمي وبين المكاسب الاقتصادية.

إبطاء الحياة: المقاومة الفلسفية والعلمية والعملية

لكن الطريق ليس مسدودًا. هناك حركات وأفكار تساعد الجيل على استعادة السيطرة:
• الفلسفة والعمل العميق: العودة إلى تقدير الوقت، الانغماس في مهمة واحدة وفي الواقع الاجتماعي، وتجربة الملل كمدخل للإبداع والتفكير العميق. فلسفات مثل الرواقية أو مدارس البساطة تعلمنا أن المكافآت العميقة والحقيقية لا تأتي بسرعة، لكنها تستحق كل صبر وجهد.

• صيام الدوبامين: الامتناع المؤقت عن السلوكيات التي تسبب الإفراط في إفراز الدوبامين – مثل تصفح الهاتف بلا هدف أو الألعاب الرقمية – يسمح للدماغ بإعادة حساسيته للمكافآت الطبيعية والمؤجلة.

• إعادة تعريف الإنتاجية: الإنتاجية الحقيقية ليست في السرعة أو الكم، بل في التركيز والجودة، ووجود وقت للتأمل والراحة، وإعادة التوازن بين العمل والحياة، والاستمتاع بالمكافآت العميقة بدل اللحظات العابرة.

الخاتمة: استعادة القوة الفردية والاجتماعية

فهمنا لعلاقة الدوبامين بالتكنولوجيا، وربطه بالرأسمالية الرقمية، يضع أمام الجيل مسؤولية كبيرة: استعادة السيطرة على انتباهه ووقته، واستثمار جهده في ما يمنحه معنى حقيقيًا. العيش ببطء، التأمل، القراءة العميقة، والانخراط في تجارب حقيقية ليست رفاهية، بل مقاومة عملية.

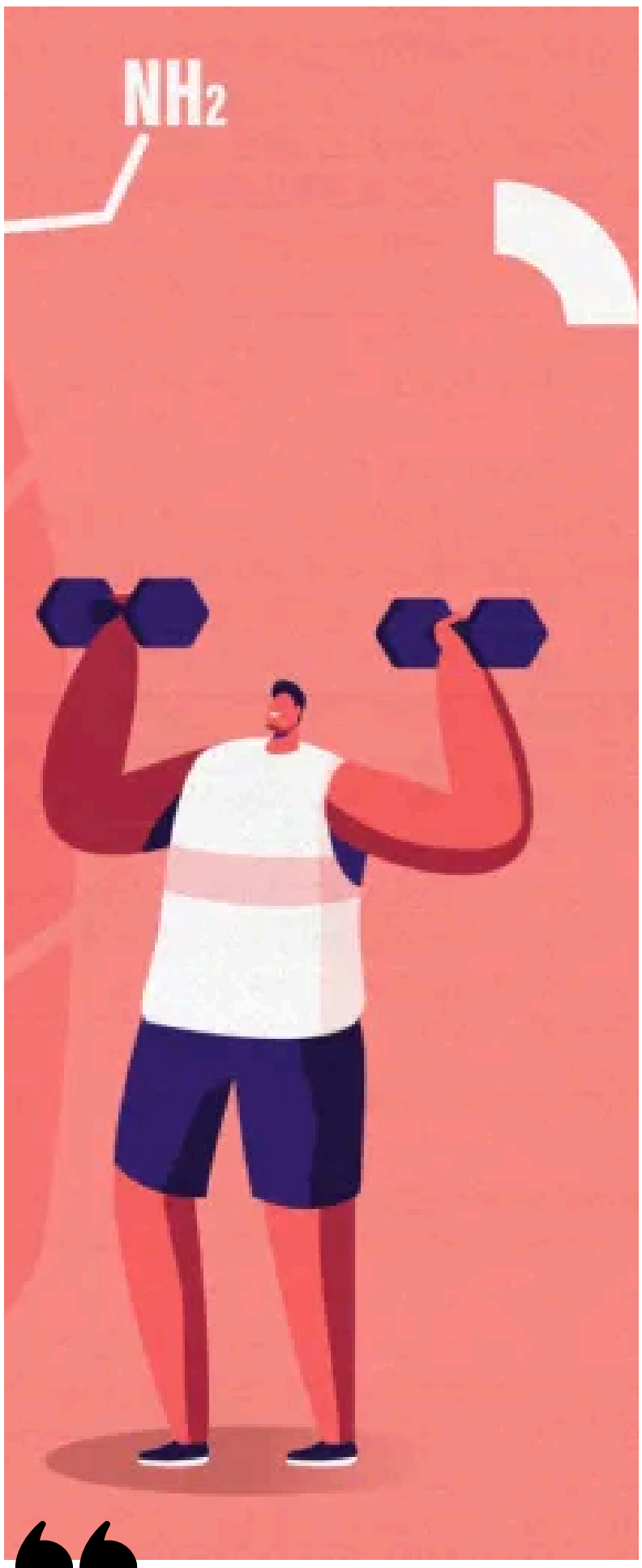

هذه المقاومة ليست فردية فقط، بل اجتماعية: كل لحظة نقضيها بعيدًا عن استهلاك اللحظة العابرة، وكل اختيار نقوم به لإعادة التركيز على ما يهم حقًا، هو خطوة لبناء مجتمع واعٍ أكثر قدرة على الاستقلال عن السوق الرقمية التي تريدنا مشتتين ومستعجلين دائمًا.

في النهاية، الجيل المشتت يمكنه أن يتحول إلى جيل واعٍ، يربط بين العلم والفلسفة والممارسة اليومية والنشاط الاجتماعي في الواقع، ويعيد اكتشاف قيمة الوقت، التركيز، والجهد العميق والعقل النقدي لكل ما هو قائم. إنه جيل قادر على مقاومة الإغراءات الرقمية، وعلى استعادة معنى حقيقي للحياة، بعيدًا عن المكافآت السريعة والمصالح الاقتصادية للشركات الرأسمالية

تابعوا ملف جيل زد على الموقع الاكتروني

هل تراوري هو الحل لأفريقيا؟

تحدث الاشتراكي الغاني جيكي تانوه (Gyekye Tanoh) في مهرجان الماركسية في وقت سابق من هذا الشهر عن زعيم بوركينا فاسو وشكل المقاومة للإمبريالية الغربية في القارة. تتعامل القوى العالمية مع بوركينا فاسو وغرب إفريقيا كمحطات نائية ضمن النظام العالمي، فتقول إن هذه المناطق تشهد أحيانًا مجاعات ومجتمعات ديستوبية وأنظمة دكتاتورية. ومع ذلك، يبدِي الناس حول العالم اهتمامًا وحماسًا لهذه المنطقة التي يُفترض أنها نائية، ولرئيس البلاد إبراهيم تراوري، ما يعكس أزمة في الإمبريالية ورغبة بالمقاومة تُحفّز النشاط الدولي.

في أبريل، أعلن قائد القيادة الأمريكية لأفريقيا أمام الكونغرس أن تراوري يعد من أبرز أعداء المصالح الغربية، وحذّر من أن بوركينا فاسو ومنطقة الساحل الأوسع أصبحتا الجبهة الجديدة للإرهاب العالمي. وبعد أسابيع قليلة حدثت محاولة انقلاب في بوركينا فاسو، وأدّت محاولة اغتيال تراوري إلى احتجاجات تضامن دولية.

تمتلك بوركينا فاسو تقليدًا قويًا للمقاومة الديمقراطية؛ فقد أُزيح الديكتاتور بليز كومباوري (Blaise Compaore) عن السلطة عام 2014 إثر انتفاضة جماهيرية هائلة. لكن عندما أُطيح به، بقيت الدولة التي بنَاهَا قائمة؛ وظلّت وحدة الجيش المتخصصة، التي كانت العمود الفقري لدفاعه وأداة قمعه، كما هي، وفي عام 2015 حاولت هذه الوحدة تنفيذ انقلاب مضاد. ومرة أخرى حدثت انتفاضة جماهيرية، وفي هذه الظروف تولّت الحكومة المنتخبة الأولى في بوركينا فاسو السلطة منذ حكومة الاستقلال عام 1960.

دفعت تلك الحكومة بسياسات تقشفية زادت من حالة عدم الاستقرار، وبدأت الانتفاضات الشعبية ضدها حوالي عام 2019، وفي هذا السياق حدث انقلاب آخر في عام 2022. هناك نمط واضح: انتفاضات شعبية متجذرة في الناس العاديين لكنها لا تمتلك أجندة للسلطة بحد ذاتها ولا خطة لتنظيم نوع مختلف من الدولة. ففي يناير 2022 تولّى القادة السلطة، لكنهم اضطرّوا لإشراك الضباط الصغار الذين قادوا الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد، وكان تراوري أحد هؤلاء الضباط الصغار.

يُحتفل بيوم التحرير الأفريقي في 25 مايو، وكانت فعاليات هذا العام بارزة بمدى وتكرار ربط التحرير بتراوري في أنحاء أفريقيا. يُظهر ذلك أن جيلًا جديدًا يطوّر وعيه ويعتبر الإمبريالية عدوًّا؛ وهم لا يقتصرون على النقاش، بل ينخرطون في السياسة الشعبية في الشوارع، ما يشكّل تحديًا لأجزاء من الطبقة الحاكمة وتعاونها مع القوى الإمبريالية.

فهناك شعور متزايد بأن الدول في أنحاء إفريقيا قد خذلت الشباب والفلاحين والفقراء الحضريين والطبقات العاملة، ونرى ذلك في احتجاجات "الجيل زد" الأخيرة في كينيا. مفهوم فشل الدولة والمقاومة ضده هو ما يفسّره اليسار واليمين على طريقتهما، وهذا ما يمثّله تراوري.

عامَلَ الرأسمال الاستعماري الفرنسي شعوب منطقة الساحل، الواقعة على حدود الصحراء الكبرى، كجيش احتياطي من العمال خاضعًا للقوة الوحشية. في بوركينا فاسو استخدم الفرنسيون شيوخ القبائل والروابط العرقية والدينية لإنكار الحقوق الأساسية، فأسسوا هرمية منظمة للحقوق — فمثلًا، الوصول إلى الأرض ما زال مقيدًا بدرجة عالية حسب الجنس والانتماء العرقي.

شهدت غرب إفريقيا تدخلًا متجدّدًا من القوى العسكرية الغربية منذ الربيع العربي عام 2011؛ ففي 2013 أرسلت فرنسا قوات إلى مالي لمحاولة احتواء تمرد ضد الحكومة آنذاك. ولطالما كانت فرنسا وقوى الناتو الأخرى مهتمة بخوض هذه الحرب بأقل تكلفة ممكنة، لذا بحثوا باستمرار عن حلفاء في المنطقة، مما أدى إلى تسييس المصالح العرقية والدينية كأداة.

تُعتبر المنطقة الآن إحدى البؤر الساخنة للتنافس الإمبريالي العالمي، ويدرك عدد كبير من الناس أن القوى الإمبريالية الغربية هي مصدر المشكلة. أدى تراجُع مصداقية فرنسا وحلف الناتو إلى توجّه بعض الأطراف نحو روسيا والصين، ويُعد تراوري من بين من سعى لتقوية العلاقات مع روسيا. وتتّحد الآن ثلاث حكومات عسكرية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر فيما يسمّونَه تحالف دول الساحل، وقد حققوا تقدمًا في نشر الموارد وطلب حصص وطنية أكبر في التعدين وغيرها من الصناعات. بعبارة أخرى، يتحدثون ويتصرّفون كما لو كانوا مدفوعين بمناهضة الإمبريالية، لكن طريقة وصولهم إلى السلطة لا تعكس ذلك.

تُعبّر أزمة الإمبريالية الفرنسية الآن عن نفسها بطرد القوات الفرنسية من دول الساحل؛ ففرنسا بدأت بسحب قواتها لكنها تعيد التفكير في كيفية الحفاظ على وجودها هناك دون الانخراط المباشر المستمر، وهي تثق بأجزاء من الطبقة الحاكمة والجيش في المنطقة لضمان حماية مصالحها الرأسمالية. فالإمبريالية ليست مجرد قوة عسكرية أو سيطرة مباشرة، بل نظام منافسة،

(تتمة) هل تراوري هو الحل لأفريقيا؟

ولهذا فهي دافع في كل طبقة حاكمة في العالم، بما في ذلك طبقات الدول الأكثر فقرًا.

نحن نعيش في عالم متعدد الأقطاب حيث بدأت قوى مثل الصين تنافس الإمبريالية الغربية، وفي هذا السياق يجب فهم العلاقة المتبادلة بين الدول في المنطقة. تُعد بوركينا فاسو ساحة لصراع القوى الإمبريالية، ويرى البعض أن تعدد الأقطاب يوفر للدول الضعيفة مخرجًا، لكن تعدد الأقطاب يعني في الحقيقة تصعيدًا للصراع الإمبريالي. فقد شهدت الفترة التي بدأت في ثمانينيات القرن التاسع عشر تنافسًا على أفريقيا مع ظهور قوى جديدة، ولم تُحل تلك اللحظة دبلوماسيًا، بل أُعيد توجيهها عبر وحشية الحرب العالمية الأولى.

نحتاج أيضًا إلى عدم التراجع عن نقد بعض سياسات تراوري داخل بوركينا فاسو نفسها؛ يقارن الناس تراوري بتوماس سانكارا، الرئيس الثوري للبلاد حتى اغتياله عام 1987، ومهما قيل عن سانكارا فقد حملت بعض سياساته عناصر تهدف إلى تغيير التوازن بين من ينتجون الثروة ومن يأخذونها، ولا يوجد شيء مماثل يحدث في بوركينا فاسو اليوم.

لا يمكنك الكفاح من أجل الديمقراطية دون الكفاح من أجل الحقوق الأخرى؛ ففي بريطانيا تصف الحكومة مجموعة "فلسطين أكشن" بالإرهابيين وتزيد من السلطات الاستبدادية، وسنكون جميعًا متفقين على أن هذا أمر سلبي — فلماذا نصمت عندما يُختطف ويُعذَّب قادة الحركات الديمقراطية والنقابات العمالية في بوركينا فاسو؟

بالطبع يُضطهد أفراد مجتمع LGBT+ في بوركينا فاسو، لكن البلاد لم ترث قوانين مضادة للمثلية من القوى الاستعمارية كما حدث في دول أفريقية أخرى. والآن نشهد إحياءً ثقافيًا للرهاب من المثلية، ويريد تراوري سنّ قوانين قمعية، ولا أعلم من أين جاءت فكرة أن هذا يُعتبر بشكل ما مناهضة للإمبريالية.

الطبقة الحاكمة الأفريقية تبني صفقات تضمن استقرارًا أكبر للشركات متعددة الجنسيات، وتبرم حكومات مثل حكومة تراوري صفقات مع صندوق النقد الدولي، الذي أعلن في أبريل هذا العام أنه توصل إلى اتفاق مع السلطات البوركينابية؛ وبالتالي لم يقطع تراوري علاقاته مع الرأسمالية العالمية.

إذا كانت هناك أزمة في الإمبريالية، فهي في ظهور قوى متمردة جديدة تسعى لتأكيد سيادتها السياسية بشروطها الخاصة. إنهم يرفضون الدولة، لكن هناك مفارقة: عندما ينظر الناس إلى شخصيات مثل تراوري كوكلاء للتغيير، فهم بذلك يقرّون بأن هناك فئات داخل الدولة والطبقة الحاكمة قد تمثّل طريق التقدم.

الذين يدعمون تراوري يصفون أنفسهم وإياه بالثوريين، لكن يجب أن نتمكن من تصوّر ديمقراطية أرقى وأفضل من الديمقراطية الليبرالية ومن حالات فشل الدولة التي نشهدها في إفريقيا الآن. علينا أن ننظر إلى نماذج مختلفة من الديمقراطية التشاركية، مثل لجان المقاومة في السودان، فالقوة الحقيقية تكمن في أيدي الطبقة العاملة. ويجب أن تعود السياسة الطبقية، من خلال مؤسسات العمال أنفسهم، إلى قلب النقاش؛ وينبغي لنا التفاعل مع النشطاء بكل السبل الممكنة، مع إدراك أن الاشتراكيين الثوريين يمتلكون ما هو قيّم لتعميق النقاشات وتعزيز الحركة.

في الوقت الراهن لا يزال النقد المتعلق بما يجب أن يحل محل الأنظمة والإمبريالية غير مكتمل، ولهذا السبب يُسقِط الناس طموحاتهم على قوى مثل روسيا وشخصيات مثل تراوري. ومن دون رؤية استراتيجية تحدد إلى أين يجب أن تتجه الحركة، يمكن لعناصر من الطبقة الحاكمة التي فقدت مصداقيتها أن تعيد إنتاج نفسها وتستعيد نفوذها.

سَنظلُّ دائمًا نؤيّد أي حرب ضد الإمبريالية الفرنسية، لكن يجب أن نجادل بأن تراوري وغيرهم من عناصر الطبقة الحاكمة الأفريقية ليسوا حلًّا. بل علينا أن نتكاتف في النضال على الصعيد الدولي، ونوجّه مطالب إلى تراوري، كما نطرح مطالب تضامنية مع عمال بوركينا فاسو. وقبل كل شيء، تبقى القناعة الدائمة أن من خلال هذه النضالات نبني قوة قادرة على كسر الرأسمالية.

إعداد وترجمة هيئة التحرير

الفوضى الإمبريالية الجديدة لترامب

نعيش الآن في أوقات خطيرة ومرتبكة. كان العالم بالفعل مكانًا مخيفًا بما يكفي قبل عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في أوائل 2025: مع الإبادة الجماعية في غزة، والمأساة الإنسانية في أوكرانيا، وتصعيد التوترات بين الولايات المتحدة والصين في شرق آسيا. ومع ذلك، يبدو أن ترامب الآن يمزق كتاب قواعد السياسة الخارجية الأمريكية، مستبدلًا إياه بما يظهر كسلسلة من التحولات غير المتوقعة وغير العقلانية.

في الأشهر الأولى من رئاسته، شرع ترامب في "مفاوضات سلام" مع روسيا، معلنًا أن الولايات المتحدة لن تضمن بعد الآن أمن الدول الأوروبية، وضغط على أوكرانيا لتسليم بعض مواردها المعدنية. عانى الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، الذي كان يُقدَّس سابقًا في الغرب كشخصية شبيهة بنيلسون مانديلا، من إحراج علني في مؤتمر صحفي شهير في المكتب البيضاوي. بعد ذلك، توقفت الولايات المتحدة لفترة وجيزة عن تقديم المساعدات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخبارية لإجبار زيلينسكي على توقيع اتفاقية المعادن. وبحلول صيف 2025، أي بعد أقل من نصف عام، اختفت ادعاءات ترامب الجريئة على أنه قادر على إنهاء الحرب خلال 24 ساعة. وأصبح يقول الآن إنه "لم ينته بعد لكنه ما زال خائب الأمل" من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وزاد ترامب المساعدات العسكرية لزيلينسكي في يوليو، بينما استمرت الولايات المتحدة وروسيا في حربهما بالوكالة.

في الأسبوع الذي سبق انقلاب موقف ترامب بشأن أوكرانيا، كشف عن خطة لتطهير عرقي برعاية أمريكية في غزة. وكانت الخطة تنص على سيطرة الولايات المتحدة على القطاع و"إعادة توطين" الفلسطينيين في مصر والأردن. وقد أثار ذلك رد فعل عنيف من الأنظمة العربية التي تشكل جزءًا من البنية الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط، خشية أن يؤدي تورطها في تطهير عرقي علني إلى تمرد ضد حكمها. وبعد بضعة أشهر فقط، بدأ ترامب بجولة في المنطقة بحثًا عن صفقات مع دول الخليج والنظام السوري الجديد. ومن اللافت أنه تجاهل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قبل أن يدخل لاحقًا في مشادة صاخبة معه عندما نفى الأخير صحة الصور التي تظهر أطفالًا جائعين في غزة.

الفوضى الإمبريالية الجديدة لترامب

عندما قصفت إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية في يونيو 2025، قدم البيت الأبيض في البداية ردًا فاتراً، قائلاً إنه كان على علم بالضربات لكنه لم يشارك فيها. وبعد أقل من أسبوع، ألقت القاذفات الاستراتيجية الأمريكية B-2 قنابل "خارقة للتحصينات" قوية على الموقع في عرض مسرحي للقوة الإمبراطورية. وردًا على ذلك، أطلق النظام الإيراني صواريخ على قاعدة أمريكية في قطر، لكن لم يصب أي من القوات الأمريكية بأذى في هذا الهجوم الانتقامي، فشكر ترامب النظام على إعلام الولايات المتحدة مسبقًا بالهجمات. ثم بادر للتوسط من أجل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران. وعندما بدا أن هذا الاتفاق لن يصمد، مع إصدار نتنياهو أوامر بمزيد من الغارات على إيران، قال ترامب، وهو يبدو عليه الاستياء الواضح: "لدينا عمليًا دولتان تقاتلان منذ وقت طويل وبشدة لدرجة أنهما لا تعرفان ماذا تفعلان". وقد وضع توبيخه العلني لإسرائيل وإيران حدًا سريعًا لما أطلق عليه "حرب الـ12 يومًا".

قد يُغري البعض بإرجاع هذه التحولات الفوضوية فقط إلى ترامب، رجل الأعمال الفج والنرجسي، الذي يتعامل مع السياسة بأسلوب تجاري محض. غير أن هذه النظرة تقلل من أهمية ترامب كعرض مرضي لأزمة سياسية عميقة مرتبطة بانحدار الهيمنة الأمريكية. في الواقع، فإن مقاربة ترامب القائمة على الصفقات تمثل جزئيًا أحد مظاهر أزمة "النظام الدولي القائم على القواعد" الذي تقوده الولايات المتحدة والمبني على الاتفاقيات متعددة الأطراف.

ويشكل استخدام ترامب للمظاهر الاستعراضية ولاستراتيجية سياسية تقوم على "إغراق الساحة" بالإعلانات لإرباك الخصوم جزءًا من سياسته الخارجية. ومع ذلك، فإن أفعال ترامب تنبع من شيء أعمق من مجرد حسابات سياسية قصيرة المدى. لفهم هذه الفوضى الإمبريالية الجديدة، نحتاج إلى فهم ماركسي للإمبريالية، وإلى إدراك التحولات الثلاثة المترابطة التي تحدث حاليًا. التحول الأول هو عودة "التنافس بين القوى العظمى"، ويعكس بشكل خاص الانحدار طويل المدى للولايات المتحدة وصعود الصين. التحول الثاني هو انهيار النظام العالمي الليبرالي تحت حكم ترامب. أما التحول الثالث فهو صعود قوى إمبريالية إقليمية، أو ما يُسمى بـ"الإمبرياليات الفرعية"، خارج النواة التاريخية للرأسمالية.

ما هي الإمبريالية؟

يُفهم من وجهة النظر السائدة أن الإمبريالية هي سيطرة الدول الأقوى على الدول الأضعف، كما في غزو الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق، أو غزو روسيا لأوكرانيا. وهذه السمة تشكّل بالفعل جانبًا مهمًا من الإمبريالية الحديثة، إلا أن غزو الدول الضعيفة من قِبل الدول القوية، أو إنشاء الإمبراطوريات، كان أيضًا سمة مشتركة لكثير من المجتمعات في فترات تاريخية سابقة. ومع ذلك، هناك ما هو فريد في الإمبريالية الحديثة ذات الطابع الرأسمالي. فقد بنت المدرسة السياسية المرتبطة بالاشتراكية الأممية على النظرية الماركسية الكلاسيكية للإمبريالية التي طوّرها لينين ونيكولاي بوخارين، إلى جانب العديد من الاشتراكيين الثوريين الآخرين قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الإمبريالية هي نظام عالمي تتنافس فيه الدول الرأسمالية فيما بينها، وقد وُلد هذا النظام من تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر. فعند مرحلة معينة من ذلك التطور، في النصف الثاني من القرن نفسه، بدأت المنافسة الجيوسياسية بين الدول تتداخل بطريقة جديدة مع المنافسة الاقتصادية الرأسمالية.

قدّم الاقتصادي البريطاني الليبرالي جون أتكينسون هوبسون في كتابه المؤثر عام 1902 بعنوان الإمبريالية: دراسة وصفًا لما أسماه "صراعًا شرسًا بين إمبراطوريات متنافسة". وقد جادل بأن "السمة الأساسية للإمبريالية الحديثة" هي "صراع الإمبراطوريات المتنافسة"، وأن "فكرة وجود عدد من الإمبراطوريات المتنافسة هي في جوهرها فكرة حديثة". وقد شكّل هذا الإطار الخلفية التي انطلق منها الماركسيون لتطوير نظرية تفسر ما الذي يدفع هذا التنافس.

ومع تطور الرأسمالية في أواخر القرن التاسع عشر، برزت بوضوح ظاهرة تسارع العملية التي وصفها كارل ماركس بـ"تركّز" و"تمركز" رأس المال. فعندما تتنافس الشركات فيما بينها للاستحواذ على حصة أكبر من الأرباح، تستطيع الشركات الأكثر نجاحًا أن تنمو بسرعة عبر تراكم رأس المال (التركيز)، كما يمكنها أن تبتلع منافسيها أو تندمج معهم (التمركز). وهكذا ينشأ وضع تصبح فيه حفنة من الشركات العملاقة هي المهيمنة على القطاعات الاقتصادية الأساسية، بدلًا من مئات الشركات الصغيرة التي كانت قائمة في السابق."

رأى لينين وبوخارين أن هذه التحولات في النظام الرأسمالي جمعت بين تطورين أساسيين: أولًا، تزايد الطابع الدولي للإنتاج وتداول رأس المال وتبادله؛ وثانيًا، تنامي الترابط بين الدولة ورأس المال. فبينما تعمل الشركات عبر الحدود وتزاول نشاطها على المستوى الدولي، فإنها تظل معتمدة على دولها القومية لخدمة مصالحها، سواء من خلال إبراز القوة العسكرية أو تأمين الأسواق. وفي المقابل، تعتمد الدول على الشركات الرأسمالية لتطوير القاعدة الصناعية والعسكرية اللازمة لخوض الحروب الحديثة.

بعض الادعاءات التجريبية المحددة في كتاب لينين "الإمبريالية: أقصى مراحل الرأسمالية" أو كتاب بوخارين "الإمبريالية والاقتصاد العالمي" كانت غير دقيقة أو معممة بشكل مفرط أو لم تعد صالحة اليوم. ومع ذلك، فإن جوهر النظرية الماركسية الكلاسيكية للإمبريالية يصمد أمام اختبار الزمن ويظل ضروريًا لفهم خطر الحرب في العصر الراهن.

أحد الحجج الشائعة التي تحداها لينين كانت الادعاء بأن نمو التجارة الحرة والأسواق الحرة يجعل الحرب أقل احتمالًا. ومع ذلك، فإن الرأسمالية ليست نظامًا للتنمية المتساوية أو الخطية. بل تشهد الدول تسعى باستمرار للارتقاء إلى قمة التسلسل الهرمي العالمي، وهو ما ينطوي على منافسة شرسة قد تُطيح بالقوة الرأسمالية المهيمنة اليوم أو تتجاوزها دول كانت متخلفة قبل بضعة عقود فقط، كما نرى في صعود الصين. ويحدث هذا على الرغم من تكامل الاقتصادات الوطنية. فمثلاً، تعتمد الولايات المتحدة والصين اقتصاديًا على بعضهما البعض، ومع ذلك تتنافسان على الهيمنة. إن التحولات المستمرة في القوة النسبية للدول المختلفة ضمن النظام الإمبريالي العالمي تدفع منطق المنافسة الإمبريالية الذي قد يتصاعد نحو الحرب. كما يمكن أن تزيد المنافسة الإمبريالية من عدم التوازن، وهو ما يتجلى بشكل دراماتيكي في حالات مثل الدمار الواسع الذي لحق بالعراق وأفغانستان على يد القوى الإمبريالية في أوائل الألفية الثانية، الأمر الذي يزيد من الضغوط على الدول لتطوير نفسها بسرعة.

من أعظم نقاط القوة في أعمال لينين حول الإمبريالية أنه أدرك أهمية ما أطلق عليه "التنمية غير المتساوية":

الأساس الوحيد الممكن تحت الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات وما إلى ذلك هو تقدير قوة الأطراف المشاركة، بما في ذلك قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية العامة، وما شابه ذلك. ولا تتغير قوة هؤلاء المشاركين في التقسيم بشكل متساوٍ، لأن التنمية المتكافئة لمختلف الشركات والاتحادات والفروع الصناعية والدول أمر مستحيل تحت النظام الرأسمالي.

تعتبر هذه الرؤية أساسية لفهم ما يدفع تصاعد المنافسة الإمبريالية في العالم اليوم.

الفوضى الإمبريالية الجديدة لترامب

النظام العالمي الأمريكي وتحدياته

اختلفت استراتيجية الإمبريالية الأمريكية عن تلك التي اتبعتها الإمبراطوريات الأوروبية القديمة التي سيطرت على العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد جربت الولايات المتحدة إنشاء مستعمرات، أبرزها كوبا وبورتوريكو وغوام والفلبين. ومع ذلك، بمجرد أن رسخت نفسها كأبرز دولة رأسمالية بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت لبناء نظام عالمي رأسمالي ليبرالي قائم على التجارة الحرة والأسواق الحرة، يمكن لصناعاتها الضخمة وشركاتها السيطرة عليه. وخلال الحرب الباردة، التي تشكلت في هذه الفترة، انقسم العالم إلى مناطق نفوذ تحت قيادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ما أدى إلى صراعات بين الإمبراطوريات تركزت حول المواجهة بين كتلة رأسمالية بقيادة الولايات المتحدة وكتلة "دولة رأسمالية بيروقراطية" بقيادة الاتحاد السوفيتي.

بنت الولايات المتحدة نظامًا عالميًا رأسماليًا ليبراليًا، موحدة الدول الرأسمالية الغربية الأخرى تحت قيادتها. وكان لهذا الهيمنة دائمًا بعد عسكري. فقد استندت سيطرة الرأسمالية الأمريكية على القوة العسكرية، من خلال حلف الناتو ومئات القواعد العسكرية المنتشرة حول العالم. يقدم عالم الاجتماع الأمريكي ديفيد فاين تصورًا لحجم النفوذ العسكري للولايات المتحدة. ففي عام 2015، أشار إلى أن: "رغم إغلاق مئات القواعد في العراق وأفغانستان، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 70 دولة وإقليمًا حول العالم، من 'أمريكيات صغيرة' ضخمة إلى مرافق رادار صغيرة. بالمقابل، تمتلك بريطانيا وفرنسا وروسيا حوالي 30 قاعدة خارجية مجتمعة". وتستمر الولايات المتحدة في الاحتفاظ بوجود عسكري في ألمانيا وإيطاليا، حيث ظلت أعداد القوات مستقرة نسبيًا رغم انتهاء الحرب الباردة، وكذلك في اليابان، وهندوراس وتايلاند والفلبين.

كما كانت واشنطن قادرة على استخدام صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيمنة الدولار لإسقاط نفوذها خارج حدودها. وقد أتاح نظام "بريتون وودز" للدول ربط عملتها بالدولار، بينما كان الدولار مرتبطًا بسعر الذهب (المحدد بـ35 دولارًا للأونصة من قبل الكونغرس). ومن خلال هذا النظام، تمكنت الولايات المتحدة من التحكم في عرض الدولارات، وضمان حصول شركاتها على شروط تجارية مفضلة، ومنع العودة إلى حقبة تخفيضات العملة التنافسية في ثلاثينيات القرن العشرين. ورغم أن هذا النظام انهار خلال أزمة السبعينيات، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت قادرة على الاعتماد على صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيمنة الدولار لفرض سياسات نيوليبرالية على الدول، حتى في عالم تتداول فيه أسعار الصرف بحرية.

أحد التأثيرات المهمة للحرب الباردة كان، كما يرى أليكس كالينيكوس، "الانفصال الجزئي بين المنافسة الاقتصادية والجيوسياسية":

بمعنى آخر، نتيجة دمج الرأسمالية المتقدمة في كتلة جيوسياسية وأيديولوجية "غربية" موحدة، لم تعد التنافسات الاقتصادية بين رؤوس الأموال تملك نفس القدرة على التحول إلى مواجهات عسكرية كما كان الحال في عصر الإمبريالية الكلاسيكية، عندما برزت ألمانيا كخصم صناعي وبحري للهيمنة البريطانية.

اليوم، نشهد إعادة تفاعل عنيفة بين المنافسة الاقتصادية والجيوسياسية، ما يغذي عودة "التنافس بين القوى العظمى". ففي عام 1991، مع نهاية الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المتبقية على الساحة العالمية، لكن حتى في هذه اللحظة التي شكّلت انتصارًا لوشنطن، كان واضحًا أن المشاكل كانت تتشكل في الأفق. فقد حذر مجرم الحرب المخضرم ومستشار السياسة الخارجية هنري كيسنجر من أن الولايات المتحدة ستواجه منافسة اقتصادية شديدة، خصوصًا من الصين. وفي تسعينيات القرن الماضي، وجادل بأن الولايات المتحدة لا تزال "ليست في موقف أفضل لتحديد جدول الأعمال العالمي من جانب واحد عما كانت عليه في بداية الحرب الباردة":

ستواجه الولايات المتحدة منافسة اقتصادية من نوع لم تختبره أبدًا خلال الحرب الباردة... ولا تزال هيمنة قوة واحدة، سواء من أوروبا أو آسيا... تمثل تعريفًا جيدًا للخطر الاستراتيجي على أمريكا... فمثل هذا التجمع سيكون قادرًا على التفوق على أمريكا اقتصاديًا. الصين في طريقها لتصبح قوة عظمى... ومن المتوقع أن يقترب الناتج القومي الإجمالي للصين من نظيره الأمريكي بحلول نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

سعت بعض فئات الطبقة الحاكمة الأمريكية للتغلب على خطر التراجع الاقتصادي النسبي من خلال ممارسة القوة العسكرية الصارمة. وشمل ذلك توسيع حلف الناتو في شرق أوروبا، وكسر وعد قُدم لآخر زعيم للاتحاد السوفيتي، وتأجيج المنافسة الإمبريالية التي أدت إلى دمار أوكرانيا. ومع ذلك، كان السيطرة على الشرق الأوسط واحتياطاته النفطية الهائلة أمرًا أساسيًا للولايات المتحدة. فلم تكن الولايات المتحدة بحاجة للاستحواذ على النفط لنفسها، بل كانت تسعى للسيطرة على هذا المورد الحيوي للرأسمالية العالمية، لاستخدامه كرسالة لإرسال إشارة إلى المنافسين المحتملين. واكتسب التجمع المعروف بـ"مشروع القرن الأمريكي الجديد" نفوذًا عندما أصبح الجمهوري جورج دبليو بوش رئيسًا في عام 2001. وقد كان اهتمام إدارة بوش منصبًا على غزو العراق، مستغلة هجمات 11 سبتمبر لشن الغزوات، أولًا على أفغانستان ثم، في عام 2003، على العراق. ومع ذلك، أثبت كل من العراق وأفغانستان أنهما هزائم جيوسياسية كبرى للولايات المتحدة، ما أظهر لمنافسيها أنه بإمكانهم الدفاع عن مصالحهم بشكل أكبر. ومن نتائج هزيمتها في "الحرب على الإرهاب"، خلافًا لأهدافها، تعزيز النفوذ الإيراني. وعندما واجهت الولايات المتحدة تهديد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الحكومة العراقية في 2014، اضطرت للعمل مع إيران، التي كانت قد وصمتها قبل سنوات فقط بأنها جزء من "محور الشر"، لوقف تقدم التنظيم.

ارتبطت الهزائم في العراق وأفغانستان بفشل العولمة النيوليبرالية. فقد دخل النظام الرأسمالي أزمة ربحية في السبعينيات، متأثرًا بصدمتين نفطيتين، وارتفاع معدل التضخم وتباطؤ النمو. وكان رد الطبقة الحاكمة الأمريكية هو دفع سياسات نيوليبرالية، شملت الترويج للأسواق الحرة وسياسات التجارة الحرة. وقد أدى ذلك إلى انتقال جزء من الإنتاج من الولايات المتحدة إلى اقتصادات أقل تطورًا في الجنوب العالمي، ما أتاح إمكانية بروز بعض الدول كمنافسين. وفي الصين، أطلق الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) إصلاحات في عام 1978 لتحرير اقتصاد الدولة الرأسمالي. ومع أن الاقتصاد الصيني ظل موجهًا من الدولة، فقد تم فتحه أمام الاستثمارات الأجنبية، وأصبح رأس المال الخاص يمثل الآن 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للصين.

أعاد صعود الصين كقوة صناعية تشكيل جزء كبير من الاقتصاد العالمي والمنافسة الإمبريالية خارج آسيا. كما تشير آن ألكسندر: "أحد آثار صعود الصين هو إعادة توجيه بنية إنتاج وتصدير الوقود الأحفوري في الشرق الأوسط نحو آسيا". يتيح ذلك للصين نفوذًا أكبر في المنطقة. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، توسطت الصين في تطبيع العلاقات بين إيران والسعودية دون مشاركة الولايات المتحدة، وهو تحرك كان سيكون مستحيلًا في فترات سابقة. وقد سمح النمو السريع للإمبريالية الصينية بإظهار قوتها بشكل أوسع. كما تهدد خططها لتحديث صناعتها تكنولوجيًا شركات التكنولوجيا الكبرى الأمريكية مثل ألفابت، وأمازون، وآبل، وإنفيديا، وميتا، ومايكروسوفت، وتسلا. وتشكل هذه المنافسة جزءًا من السياق الذي دفع ترامب لإطلاق حرب تجارية تستهدف الصين بشكل رئيسي، إلى جانب خططه لإعادة التصنيع إلى الولايات المتحدة.

الفوضى الإمبريالية الجديدة لترامب

في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، تتصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين. وبجانب الحرب التجارية التي أطلقها ترامب، يلوح تهديد حرب فعلية في الأفق. ففي يونيو 2025، جرت أكبر تدريبات عسكرية مشتركة في تاريخ أستراليا، بمشاركة 35 ألف جندي من 19 دولة، بقيادة الولايات المتحدة. وعند سؤال القادة الأمريكيين عن السبب، كانت الإجابة بسيطة: الصين. وقد شهد العام نفسه سلسلة من أكبر التدريبات العسكرية التي أُجريت في المحيط الهادئ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أمر الرئيس الصيني شي جين بينغ القوات المسلحة بالاستعداد لغزو تايوان بحلول عام 2027.

عودة التنافس بين "القوى العظمى"

في السنوات الأخيرة، وخصوصًا منذ عام 2018، باتت الولايات المتحدة تعتبر "التنافس بين القوى العظمى" وليس "الحرب على الإرهاب" التحدي الرئيسي لها. وقد جسّد الغزو الروسي لأوكرانيا هذه الحقيقة الجديدة. كما كتبت في الذكرى السنوية الأولى لهذا الحدث في هذه المجلة:

منذ نهاية الحرب الباردة عام 1991، خاضت الولايات المتحدة سلسلة من الحروب ضد دول أضعف بهدف الحفاظ على هيمنتها، وغالبًا – وإن لم يكن حصريًا – في بلدان الجنوب العالمي. وتشمل هذه الحروب، على سبيل المثال، تدخلها في الصومال ويوغوسلافيا في التسعينيات، وغزويها لأفغانستان والعراق في العقد الأول من الألفية الجديدة. إلا أننا نعيش اليوم في عالم تتنافس فيه قوى عظمى متعددة، حيث تتجه الدول الأقوى نحو مواجهات أكثر مباشرة فيما بينها. ولا يقتصر هذا الصراع على الولايات المتحدة وروسيا، بل يمتد أيضًا ليشمل الولايات المتحدة والصين. في الواقع، تُعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين أهم وأخطر تنافس داخل النظام العالمي المعاصر. جعل حلف شمال الأطلسي (الناتو) هذا الأمر صريحًا في وثيقة صادرة عام 2022، حيث جاء فيها:

إن تزايد قوة الصين وتصاعد نزعتها الحازمة يمثلان التطور الجيوسياسي الرئيسي الآخر الذي يغيّر الحسابات الاستراتيجية لحلف الناتو. فالصين تشكّل نوعًا مختلفًا تمامًا من التحدي مقارنة بروسيا؛ إذ إنها، بخلاف الأخيرة، لا تُعد في الوقت الراهن تهديدًا عسكريًا مباشرًا لمنطقة أوروبا – الأطلسي. ومع ذلك، تمتلك الصين أجندة استراتيجية عالمية آخذة في الاتساع، مدعومة بثقلها الاقتصادي والعسكري. وقد أثبتت استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها، وكذلك اللجوء إلى الإكراه الاقتصادي والدبلوماسية الترهيبية، حتى خارج منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وخلال العقد القادم، يُرجَّح أن تتحدى الصين أيضًا قدرة الناتو على بناء المرونة الجماعية، وحماية البنية التحتية الحيوية، ومواكبة التقنيات الجديدة والناشئة مثل شبكات الجيل الخامس (5G)، وحماية القطاعات الحساسة من الاقتصاد بما في ذلك سلاسل الإمداد. وعلى المدى الطويل، يُتوقع أن تسعى الصين بشكل متزايد إلى إسقاط قوتها العسكرية على نطاق عالمي، بما في ذلك – وربما – في منطقة أوروبا – الأطلسي.

ومع ذلك، فإن التنافس الإمبريالي يشتدّ على جميع مستويات النظام، وليس فقط بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. فقد أدى تراجع الهيمنة الأمريكية إلى فتح المجال أمام صعود قوى إمبريالية إقليمية في الشرق الأوسط، حيث يتزايد التنافس فيما بينها. وتشمل أبرز القوى الإقليمية الفاعلة كلاً من إسرائيل والسعودية وإيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

يشير مفهوم الإمبريالية الإقليمية إلى قوة تنشأ خارج المركز التاريخي للنظام الرأسمالي وتسعى لأن تصبح مركزًا لتراكم رأس المال. وتحاول هذه القوى استخدام نفوذها بالطريقة نفسها التي تمارس بها الدول الإمبريالية الكبرى سلطتها، لكن على نطاق إقليمي، وغالبًا في علاقة تبعية أو تحالف مع قوة كبرى أو أكثر، مثل التحالف القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أو علاقات إيران بكلٍّ من الصين وروسيا."

بعبارة أخرى، الإمبريالية هي نظام عالمي من الدول الرأسمالية تُميزُه المنافسة على جميع المستويات. وفي هذا الهرم من الدول الرأسمالية، تتعرض جميع الدول لضغط يدفعها إلى السعي لتحسين موقعها، وزيادة نفوذها، والصعود في ترتيب القوى. غير أن ذلك لا يعني أن كل دولة تحاول التأثير على جيرانها تُعتبر قوة إمبريالية إقليمية. السؤال الجوهري هو: ما هي الدول التي تملك، بناءً على مواردها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، القدرة الفعلية على دخول سباق الهيمنة على المستوى الإقليمي؟ ولا يمكن تحديد دور الدولة أو قدراتها بطريقة آلية أو حسابية استنادًا فقط إلى حجم اقتصادها أو جيشها، وإن كانت هذه العوامل ذات أهمية؛ إذ يجب تقييمها دائمًا في علاقتها ببقية الدول وبمنظومة الإمبريالية ككل.

إن صعود القوى الإمبريالية الإقليمية يرتبط ببلوغ عدد متزايد من الدول مستوى أكثر تقدمًا من التطور الرأسمالي. فإسرائيل، التي كانت طويلًا تُعرف بأنها كلب الحراسة للإمبريالية الأمريكية في المنطقة، لا تزال تعتمد على الغرب في التسليح وتمويل حربها الإبادة، لكنها لم تعد تعتمد اقتصاديًا على المساعدات الغربية كما في السابق، إذ أصبحت وفق العديد من المؤشرات دولة صناعية متقدمة. ويُعد قطاع التكنولوجيا فيها مثالًا واضحًا، حيث يلعب مصممو الشرائح الإلكترونية (أشباه الموصلات) دورًا مهمًا في سلاسل الإنتاج الخاصة بالشركات الغربية. وبالمثل، لم تعد السعودية مجرد مضخة نفط ضخمة لصالح الشركات الأمريكية، إذ تجاوزت القطاعات غير النفطية لأول مرة نسبة 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. أما إيران، فرغم عزلتها بسبب العقوبات الأمريكية، فقد اضطرت إلى تطوير صناعتها المحلية وتعزيز إنتاجها الداخلي. إن بلوغ هذا المستوى الأعلى من التطور الرأسمالي يمنح الدولة قدرة أكبر على إسقاط نفوذها العسكري والاقتصادي في محيطها. فعلى سبيل المثال، تدخلت كل من السعودية وتركيا وإيران والإمارات في الحرب السورية، محاولةً توجيه نتائجها بما يخدم مصالحها الخاصة. ومع تزايد نفوذ الدولة داخل الاقتصاد العالمي، تصبح قادرةً على مخالفة رغبات القوى الإمبريالية الكبرى أو تحديها، ولو جزئيًا.

تقف مصر في تناقضٍ حاد مع إسرائيل. فهي تُعد جزءًا من المنظومة الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتملك جيشًا ضخمًا وتُقدّم نفسها بوصفها فاعلًا إقليميًا. ومع ذلك، فإن دورها في المنطقة لا يرقى إلى مستوى أدوار كلٍّ من إسرائيل أو السعودية أو إيران. فمصر بعيدة كل البعد عن أن تصبح مركزًا لتراكم رأس المال، إذ تبقى خاضعة اقتصاديًا لكلٍّ من السعودية ودول الخليج. وكما تكتب آن ألكسندر:

لقد ارتبط تحييد مصر سياسيًا وعسكريًا بالمرحلة الأولى من صعود إسرائيل. فبعد هزيمة مصر عام 1967، تبِع ذلك أولًا قبولها بالأجندة الاقتصادية النيوليبرالية لواشنطن، ثم بعد فترة قصيرة توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد عام 1978. وقد أضاعَت الطبقة الحاكمة المصرية مرارًا فرص الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا من التطور الصناعي، فيما كانت التدفقات الضخمة من المساعدات العسكرية تهدف إلى ضمان بقاء الجيش المصري كقوة شرطة داخلية لا كقوة مهيمنة إقليميًا. وعلى النقيض من ذلك، تم دفع إسرائيل إلى مصاف الدول "المتقدمة"، وهو ما أسس لـشراكة اقتصادية وعسكرية متبادلة المنفعة بين الطبقتين الحاكمتين الإسرائيلية والأمريكية.

لا ينبغي للاشتراكيين أن يتخذوا موقفًا ملتبسًا في حربٍ تدور بين قوةٍ إمبريالية كبرى وأخرى إمبريالية إقليمية. فعلى سبيل المثال، في حال اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، ينبغي على الاشتراكيين أن يقفوا مع هزيمة إسرائيل وحلفائها، لأن مثل هذه الهزيمة من شأنها أن تُضعِف الإمبريالية وتُوسّع الحيّز المتاح لحركات المقاومة، وعلى رأسها حركة التحرر الفلسطيني. غير أن هذا لا يعني إطلاقًا الوقوع في أوهام بشأن دول المنطقة مثل إيران، أو اعتبارها قوى "مناهضة للإمبريالية" عن مبدأ. فالتقليد السياسي المرتبط بهذه المجلة، على سبيل المثال، دعم حركة "المرأة، الحياة، الحرية" عام 2022 في إيران. إن الأمل الحقيقي يكمن في تعميق الانتفاضات الشعبية ورفدها بالقوة الفريدة للطبقة العاملة. فصعود الدول الرأسمالية الأكثر تقدمًا يؤدي في النهاية إلى نشوء طبقة عاملة أوسع وأكثر قوة، قادرة على تحدي حكامها والنظام الإمبريالي السائد في المنطقة.

الصين، الصين، الصين: استراتيجية ترامب

هناك قدرٌ من الاستمرارية بين السياسات الخارجية لجو بايدن ودونالد ترامب، فكلاهما يسعى إلى الدفاع عن الهيمنة الأمريكية في مواجهة أبرز منافسيها. وليس ترامب أول رئيسٍ أمريكي يُصاب بالهوس تجاه صعود الصين؛ إذ كانت إدارتا الديمقراطيين باراك أوباما وجو بايدن أيضًا قلقتين بالقدر نفسه من احتمال أن تتحول الصين إلى "منافسٍ ندٍّ" للولايات المتحدة.

بدأ أوباما ما عُرف بـ"التحوّل نحو آسيا"، مركزًا الجزء الأكبر من القوة البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ. وحاولت إدارته تقليل دور الصين في سلسلة التوريد للإلكترونيات عالية التقنية. وكجزء من هذه الاستراتيجية، دفعت إدارة أوباما باتجاه شراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، اتفاقية تجارة حرة ضمت 12 دولة آسيوية – باستثناء الصين. ما رئاسة ترامب الأولى، فقد سحبت الولايات المتحدة من اتفاقية TPP لصالح سياسة تجارية أكثر حماية، لكن العملية العامة للتنافس الاقتصادي مع الصين، ومحاولة تقليل نفوذها في قطاع التكنولوجيا، استمرت. فعلى سبيل المثال، شن ترامب حملة ضد شركة هواوي الصينية للاتصالات. وبناءً على ذلك، واصل بايدن هذه السياسة من خلال قانون الشرائح الإلكترونية (Chips Act) الذي عزز التصنيع المحلي لأشباه الموصلات. وقد كان هذا جزءًا من استراتيجية أوسع، غالبًا ما أُطلق عليها اسم "بايدنوميكس" (اقتصاد بايدن)، التي حاولت استغلال قوة الدولة لجعل الرأسمالية الأمريكية أكثر تنافسية. وهدفت هذه الاستراتيجية إلى إعادة بناء التصنيع المحلي عبر سياسة صناعية شملت مزيجًا من الإعانات المالية والرسوم الجمركية، بهدف تعزيز وزن الرأسمالية الأمريكية وتمكين برنامج إعادة تسليح ضخم. اضطرت إدارة بايدن إلى تخفيف هذه الخطط بسبب بطء أداء الاقتصاد الأمريكي، لكنها قامت على أي حال باستدانة وإنفاق مبالغ ضخمة في محاولة لإعادة بناء الصناعة المحلية. افق هذه السياسات محاولات إدارة بايدن لحشد دول أخرى ضد منافسي الولايات المتحدة، لا سيما عبر استخدام الحرب في أوكرانيا لإضعاف روسيا وإرسال رسالة إلى الصين. وشملت الاستراتيجية أيضًا صفقة الغواصات النووية أوكسوس مع أستراليا وبريطانيا.

لقد حلت نسخة بايدن من الإمبريالية "الليبرالية" محلها أسلوب ترامب، الذي يفضل نهجًا أحادي الجانب: فهو يرى حلفاء الولايات المتحدة كمصدر لاستهلاك الموارد الأمريكية، ويصرّ على أن يتحملوا نصيبهم بأنفسهم، مثل تمويل الضمانات الأمنية لأوكرانيا في حال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع روسيا. ويُعد هذا جزءًا من تحول أوسع يجري في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد وصف ماركو روبيو مؤخرًا كيف أن إدارة ترامب كانت ترغب في التعامل مع عالم يضم العديد من "القوى العظمى". وشرح كيف أن الولايات المتحدة كانت تسعى للحفاظ على هيمنتها في العالم، لكن ليس من خلال مؤسسات النظام الرأسمالي الليبرالي. وبدلاً من "الاتفاقيات متعددة الأطراف" بين الولايات المتحدة والعديد من الحلفاء، ركّزت الإدارة على الاتفاقيات الثنائية:

طريقة عمل العالم دائمًا تقوم على أن الصين تفعل ما يصب في مصلحتها، وروسيا تفعل ما يصب في مصلحتها، بينما تحتاج الولايات المتحدة إلى القيام بما يخدم مصالحها. وحيثما تتقاطع مصالحنا، هناك تنشأ الشراكات والتحالفات. أما حيث لا تتوافق اختلافاتنا، فإن مهمة الدبلوماسية تكون منع النزاع مع الاستمرار في تعزيز مصالحنا الوطنية.
ووفقًا له، فإنّ "ذلك ضاع في نهاية الحرب الباردة، لأننا كنا القوة الوحيدة في العالم":

ولذلك، تحمّلنا هذه المسؤولية باعتبارنا أشبه بالحكومة العالمية في كثير من الحالات، محاولين حل كل مشكلة. وليس من الطبيعي أن يكون العالم مجرد قوة أحادية القطب، فذلك كان شذوذًا ومنتجًا لنهاية الحرب الباردة. ولكن في نهاية المطاف، كنت ستصل إلى مرحلة يعود فيها العالم إلى التعددية، حيث تتواجد قوى عظمى متعددة في مناطق مختلفة من الكوكب. ونحن نواجه ذلك الآن مع الصين وإلى حد ما روسيا، ثم هناك الدول المارقة مثل إيران وكوريا الشمالية التي يتعين التعامل معها.

تشكل حروب الرسوم الجمركية التي شنها ترامب جزءًا من جهود متجددة لحشد الدول الأخرى خلف الولايات المتحدة في منافستها مع الصين. فعلى سبيل المثال، يجب أن يُنظر إلى اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في هذا السياق على أنه استسلام ضمني. ومع ذلك، هناك حدود للتحولات التي وصفها روبيو. فعلى سبيل المثال، فإن تحركات إدارة ترامب في الشرق الأوسط وأوكرانيا تزيد من حدة الأزمة التي تواجه الإمبريالية الأمريكية. فقد اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على تحالفاتها للحفاظ على الهيمنة لعقود، وهي تحالفات لا تزال مفيدة جدًا للإمبريالية الأمريكية لتتم التخلي عنها بالكامل. وفي الشرق الأوسط أيضًا، كان ترامب يدفع بالتحالفات مع مصر والأردن إلى حافة الانهيار بسبب خطة التطهير العرقي في غزة. ومع ذلك، ليس في مصلحة الولايات المتحدة أن تتحالف تلك الدول العربية مع الصين.

بعد التحول الأولي لترامب بشأن أوكرانيا، وُجد قادة أوروبا وأعضاء الناتو بين التوسل إلى ترامب والتظاهر بأن بإمكانهم التصرف بشكل مستقل عنه. فقد كان رئيس وزراء بريطانيا، كير ستارمر، سريعًا في القول إن بريطانيا ستكون "مستعدة وجاهزة" لوضع "أقدام على الأرض" كجزء من "عملية حفظ سلام" بعد التوصل إلى اتفاق، وأضاف أن بريطانيا ستعمل كـ "جسر بين الولايات المتحدة وأوروبا". ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يظل ممزقًا وغير فعال بدرجة تمنعه من أن يصبح قوة عالمية. فالمنافسة الرأسمالية بين الدول الأعضاء كانت دائمًا مُتأصلة في عملية التكامل الأوروبي، وقد أبرزتها أزمة أوكرانيا عام 2014، التي أظهرت حدود، أو غياب، القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي وكيف أن الخلافات بين الدول الأعضاء أعاقت استجابة موحدة. وعلاوة على ذلك، اليوم، فرنسا وألمانيا – أهم دولتين في الاتحاد الأوروبي – غارقتان في أزمات سياسية واقتصادية.

مثال آخر هو كيف حاول أمين عام الناتو، مارك روتّي، أن يكسب ود ترامب في المكتب البيضاوي في يوليو. فقد شدّد قائلاً: "مرة أخرى، هؤلاء هم الأوروبيون الذين يتقدمون. لقد كنت على اتصال بالعديد من الدول، وأستطيع أن أخبركم أنه في هذه اللحظة، ألمانيا بشكل كبير، وكذلك فنلندا والدنمارك والسويد والنرويج، والمملكة المتحدة، وهولندا، وكندا: جميعهم يريدون أن يكونوا جزءًا من هذا". وعلى أرض الواقع، ما كان رد فعل الناتو؟ فقد بدأ سباق تسلح جديد، مع تعهد كلٍّ من بريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول أخرى بزيادة الإنفاق على "الدفاع" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ما قصة إيران؟

لقد أبرز قصف الولايات المتحدة لإيران التوترات في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فإسرائيل كانت منذ نشأتها مستعمرة مستوطنة تعتمد على الإمبريالية، ولم تكن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين ممكنة لولا إمدادات الأسلحة والدعم المالي التاريخي من الولايات المتحدة. ومع تجرؤها على الهجوم في غزة، باتت طموحات إسرائيل تمتد الآن إلى ما هو أبعد من فلسطين. ففي فبراير 2025، قال نتنياهو: "القرارات التي اتخذناها في الحرب قد غيّرت بالفعل وجه الشرق الأوسط. قراراتنا وشجاعة جنودنا أعادت رسم الخريطة. لكنني أؤمن أنه من خلال العمل عن كثب مع الرئيس ترامب، يمكننا إعادة رسمها أكثر". ومع ذلك، فإن نمو إسرائيل كقوة إمبريالية إقليمية، والوضع الصعب الذي تواجهه الإمبريالية الأمريكية، يجعلها قادرة على الضغط أكثر على القيود، حتى بدء التصادم مع رغبات الولايات المتحدة. لقد تسبب حجم الإبادة الجماعية في توترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فبعض أقسام الطبقة الحاكمة الأمريكية تخشى أن يؤدي حجم الهجمات إلى تحفيز مقاومة ضد الأنظمة العربية في المنطقة. ومع ذلك، استطاع نتنياهو التلاعب بالولايات المتحدة كلما واجه أدنى انتقاد أو دعوات لـ"الضبط والاعتدال". فهو يعلم أنه عندما تصل الأمور إلى الحافة، ستدعم الولايات المتحدة دولتها الحارسة في المنطقة. وبناءً على ذلك، قام نتنياهو بغزو لبنان، والاستيلاء على المزيد من الأراضي في سوريا، وشن هجمات على إيران، مستغلاً كل تصعيد جديد لضمان دعم الغرب.

استقبل نتنياهو إعادة انتخاب ترامب رئيسًا في 2024 بإقالة وزير دفاع يُفترض أنه أكثر "ليبرالية" وتصعيد هجماته الإبادة الجماعية. ومع ذلك، فإن ترامب يتعامل مع أزمة أعمق في هيمنة الولايات المتحدة والإفراط الإمبريالي. لقد سعى إلى بناء روابط أقوى مع دول الخليج والنظام الجديد في سوريا، مما يعطي الانطباع بأنه يولي إسرائيل أهمية أقل من إدارة بايدن السابقة. وشمل ذلك محاولة ترامب الأولية للتفاوض على صفقة نووية جديدة مع إيران، جزئيًا بسبب المنافسات الإمبريالية الأوسع مع الصين، التي تشتري 90٪ من نفط إيران وتسعى لاستخدام هذه العلاقة لبناء نفوذها الخاص في الشرق الأوسط. وكان نتنياهو مذعورًا من فكرة صفقة بين الولايات المتحدة وإيران، فأطلق سلسلة من الضربات الجوية التي دفعت الولايات المتحدة في النهاية إلى قصف إيران. ومع ذلك، يمكننا أن نفهم لماذا تراجع ترامب بسرعة في هذا السياق. فهو لا يزال يعتقد أنه بحاجة لإسرائيل لضمان مصالح الولايات المتحدة، لكنه لا يرى فائدة للولايات المتحدة في استفزاز حرب شاملة مع إيران. أما إيران، فمن جهتها، احتاجت إلى الرد، لكنها أرادت أيضًا تجنب مواجهة أوسع، لا سيما أن حلفاءها الإقليميين مثل حزب الله في لبنان قد ضعفوا تحت الهجمات الإسرائيلية، وأيضًا لأنها تواجه مقاومة داخلية في البلاد.

ومع ذلك، أبرزت هذه الحادثة ميزة أخرى مهمة في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فعندما شدّد ترامب موقفه، التزمت إسرائيل بوقف إطلاق النار وتوقفت عن شن هجمات جديدة. إن تراجع الهيمنة الأمريكية يمنح القوى الإمبريالية الإقليمية مساحة أكبر للمناورة، لكن هذا ليس بلا حدود. وعلاوة على ذلك، المنافسة بين القوى الكبرى هي التي لا تزال تشكّل ديناميكيات الإمبريالية على المستوى العالمي، ويجب على الإمبرياليات الإقليمية عمومًا أن تعمل ضمن هذا السياق الأوسع.

ترامب وروسيا

"وصفت وسائل الإعلام الرئيسية ترامب بأنه ""موالٍ لروسيا"" بعد تحوّله في السياسة بشأن أوكرانيا. هذا غير صحيح لسببين. أولاً، من الضروري أن نفهم أن أوكرانيا لم تكن حربًا من أجل الحرية أو تقرير المصير، ولم تبدأ بغزو روسيا الوحشي في فبراير 2022. بدلاً من ذلك، كانت هناك حرب بالوكالة بين الإمبريالية الأمريكية والروسية تتطور منذ التسعينيات. رأى بايدن في أوكرانيا فرصة لتجاوز هزائم الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط. كان يريد إضعاف روسيا، التي اعتبرها أحد حلفاء الصين الرئيسيين. ووصف بايدن أوكرانيا بأنها ""نقطة تحول في العالم"" أمام مجموعة من رجال الأعمال في البيت الأبيض بعد فترة وجيزة من الغزو الروسي، مضيفًا: "سيكون هناك نظام عالمي جديد، وعلينا قيادته". وهذا يتماشى مع طموح طويل الأمد في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية. على سبيل المثال، كان العقيد ألكسندر فيندمان مسؤولًا بارزًا في مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال ولاية ترامب الأولى بين 2018 و2020. وبعد مغادرته، قضى وقته في حشد الدعم لتورط الولايات المتحدة والناتو في أوكرانيا. ففي نوفمبر 2021، جادل فيندمان بأن "القيمة الاستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للناتو" يمكن أن تمكّن الولايات المتحدة وأوروبا الأطلسية من المنافسة مع روسيا ومع الصين.

بمعنى آخر، كانت استراتيجية الولايات المتحدة في أوكرانيا تقوم على "نزف روسيا حتى الجفاف" من خلال عملية من "التصعيد المُدار". عمليًا، كان ذلك يعني تزويد أوكرانيا بما يكفي من الأسلحة لإرباك القوات الروسية دون المخاطرة بصراع أوسع. ومع ذلك، على الرغم من أكثر من 100 مليار جنيه إسترليني كمساعدات أمريكية، تبقى أوكرانيا مسلخًا للطموحات الإمبريالية بلا أي نصر في الأفق. حتى الآن، تمكنت روسيا من عزل اقتصادها عن العقوبات الغربية عبر إعادة توجيه صادرات النفط والغاز شرقًا ومن خلال السياسات العسكرية الاقتصادية (الكينزية العسكرية). وأحد تأثيرات ذلك هو تقريب روسيا والصين من بعضهما البعض، وهذا ما يسعى البيت الأبيض في عهد ترامب إلى منعه. وبالتالي، فإن هذا التحول في السياسة ينبع مرة أخرى من المخاوف الأمريكية الأوسع المتعلقة بالصين.

أزمة شرعية

على الرغم من أن ترامب وضع استراتيجية جديدة مقارنة بسلفه، إلا أنه يضطر أيضًا إلى مواجهة حدود القوة الأمريكية. فخلال أكثر من 30 عامًا، قامت الإمبريالية الأمريكية بتدمير أفغانستان والعراق وليبيا ودول أخرى تحت ستار "التدخل الإنساني". وفي الوقت نفسه، تُقدَّم إسرائيل على أنها "مجتمع متحضر" و"الديمقراطية الوحيدة" في المنطقة. لطالما رفض كثيرون الخطاب الغربي عن "التدخل الإنساني"، لكن بعضهم قبله، على الأقل في بعض الحالات. بالنسبة لكثيرين منهم، الرقم اليومي لجرائم الحرب الإسرائيلية كان صدمة حقيقية. إن رؤية أهم حليف للغرب في الشرق الأوسط متهمًا بجرائم الحرب ساعدت على تفكيك منظومة فكرية كاملة.

منذ أكتوبر 2023، تظهر المشاهد المروعة لإبادة إسرائيل في غزة على شاشات هواتفنا يوميًا. لقد نشرت إسرائيل الموت والدمار في أنحاء الشرق الأوسط: غزت لبنان، واحتلت مزيدًا من الأراضي في سوريا، وتهدد بحرب إقليمية مروعة من خلال هجماتها على إيران. عادةً ما يكون المحكمة الدولية للعدالة (ICJ) غرفة صدى للمصالح الغربية. عندما قدمت الحكومة الجنوب أفريقية قضية إبادة جماعية ضد إسرائيل، لم يكن كثير من اليسار يتوقع الكثير من القضاة. ومع ذلك، وبسبب الطابع الإبادي الواضح لهجمات إسرائيل، والحركة الدولية للتضامن ضدها، قررت المحكمة وجود قضية تستحق النظر. حتى ستارمر والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذين بالكاد يمكن وصفهم بأصدقاء الفلسطينيين، اقترحوا أنهم قد يعترفون بدولة فلسطينية في المستقبل، وذلك نتيجة الغضب الشديد الموجه إليهم من ملايين الأشخاص، بما في ذلك داخل دوائر ناخبيهم. هذا يفتح إمكانية لطبقة أوسع من الناس لتعميم الفهم وتطوير فهم للإمبريالية. ويمكن أن يكشف عن النفاق الذي يُصوّر فيه قصف روسيا لمستشفى أوكراني كجريمة حرب بينما يُسمح لإسرائيل بتبرير قصف مستشفى فلسطيني بأنه دفاع عن النفس. المهمة تبقى في بناء حركة تضامن قوية مع فلسطين، وأيضًا حركة أوسع ضد الحرب يمكنها استغلال الانقسامات المتزايدة بين الطبقة الحاكمة العالمية، بالإضافة إلى ربط معارضة الحرب بتحويل ستارمر لإنفاق الرعاية الاجتماعية نحو سباق تسلح جديد.

توماش تينجيلي-إيفانز: رئيس تحرير صحيفة Socialist Worker.

ماذا نعني بالاشتراكية من الأسفل؟

مع تزايد الأزمات التي تعصف بالنظام الرأسمالي، يزداد عدد من يعرّفون أنفسهم بأنهم اشتراكيون. جود ماككني يستعرض الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التحرر الحقيقي.

في مواجهة الإبادة الجماعية المستمرة، والفوضى المناخية، وتفاقم عدم المساواة، يتزايد عدد من يعرّفون أنفسهم بأنهم اشتراكيون، لأنهم يبحثون عن بديل للرأسمالية. لكن هناك العديد من الرؤى حول معنى الاشتراكية وكيف يمكننا تحقيقها.
على امتداد تاريخ الحركات الاشتراكية وأفكارها، كان الانقسام الأساسي دائمًا بين الاشتراكية من الأعلى والاشتراكية من الأسفل.
تشمل الاشتراكية من الأعلى مجموعة متنوعة من الأحزاب والحركات والدول. وقد تعني الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والإصلاحية اليسارية، أو الأنظمة في الجنوب العالمي التي تتحدى الإمبريالية، وكذلك الدول التي تُعرف رسميًا بـ«الشيوعية» مثل الصين.
ما يوحّدهم هو فكرة أن التغيير يأتي من أقلية مستنيرة تتصرف نيابة عن العمال ومن خلال تدخل الدولة.

وعلى العكس، جوهر الاشتراكية من الأسفل يكمن في أن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تحرر الطبقة العاملة ذاتها. الفكرة تكمن في بناء مجتمع يُدار من القاعدة صعودًا عبر ديمقراطية العمال.
تُعد هذه الفكرة واحدة من أعظم مساهمات الاشتراكي الثوري، كارل ماركس، وهي ما يميز الماركسية عن غيرها من أشكال الأفكار الاشتراكية.

عبّر ماركس عن هذا بوضوح، قائلاً: «تحرير الطبقة العاملة يجب أن يكون فعل الطبقة العاملة نفسها».

تثبت الاضطرابات الثورية في التاريخ صحة ماركس، فهي تظهر قدرة العمال على تقويض العنف المتأصل في الرأسمالية، ومواجهة الأفكار والسلوكيات القمعية.
في عام 1917، أثبتت الثورة الروسية أن تحويل المجتمع لا يكون ممكنًا إلا عندما يتولى العمال أنفسهم السيطرة على مصائرهم.

في فبراير 1917، أطاح النساء والرجال بالقيصر. وبحلول أكتوبر، فتحت مجالس العمال، المعروفة بالسوفييتات، الباب أمام مجتمع اشتراكي قائم على تحرير الإنسان من خلال عملية المقاومة والنضال.
وبذلك بدأوا بمحو ما وصفه ماركس بـ«قمامة العصور»، الأفكار المتعصبة مثل التمييز الجنسي والخرافات. ففي حماسة الثورة تآكلت العلاقات الاجتماعية القديمة.

في كتابيه «الدولة والثورة» و«هل يمكن للبلاشفة الاحتفاظ بالسلطة؟»، جادل الثوري الروسي فلاديمير لينين بأن على الطبقة العاملة مهمتين إذا أرادت النجاح في الإطاحة بالرأسمالية.

أولاً، يجب أن «تحطم كل ما هو قمعي وروتيني ولا يُصلح، وكل ما هو برجوازي لا يُطاق في جهاز الدولة القديم».
لكن هذا كان لا بد أن يقترن بخلق الطبقة العاملة «لجهازها الجديد الخاص، سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين».

تخلق الرأسمالية الأدوات التي تمكّن العمال من إدارة مجتمعهم. فالعمال هم من ينتجون الثروة ويحافظون على استمرار الاقتصاد والمجتمع.

العمال أنفسهم هم الأكثر قدرة على إدارة واستغلال البنى التحتية التي تُبقي المجتمع مستمرًا. من خلال الاستيلاء على هذه الموارد، يمكن للعمال تحقيق ما يفوق بكثير ما هو ممكن تحت الرأسمالية، إذ يقودهم الدافع ليس الربح، بل الاحتياجات. وهذا بالضبط ما حدث في أماكن العمل الروسية.

في السنوات التي أعقبت مباشرة الثورة الروسية عام 1917، جرى تأميم جميع الأراضي. تولت لجان العمال إدارة أماكن العمل، ووضعت خطط فورية لبناء مدينة ما بعد الرأسمالية.

يصف المؤرخ ستيفن سميث كيف بدأ العمال أثناء الثورة بإصدار الأوامر للمدراء. فقد تولى العمال إدارة مصانعهم بأنفسهم عبر مجالس المصانع، ومن خلال السوفييتات العمالية الأكبر بدأوا بتوجيه المجتمع بأسره أيضًا.

لكن المضيّ أبعد من ذلك كان يعتمد على انتشار الثورة، وعلى تلقي الدعم من دول رأسمالية أكثر تقدمًا مثل ألمانيا وبريطانيا.

وذلك لأن الاشتراكية في بلد واحد أمر غير ممكن. فبدون انتفاضة دولية، وجدت الطبقة العاملة الروسية نفسها معزولة ومحاصرة، لتتعرض للإضعاف بفعل الثورة المضادة والحرب الأهلية.

وقد أدى ذلك إلى تدمير السوفييتات، وأصبحت السلطة أكثر فأكثر بيد الحزب البلشفي الذي وجد نفسه يدير جهازًا بيروقراطيًا ضخمًا.

تحولت هذه البيروقراطية إلى طبقة حاكمة جديدة في نظام رأسمالي دولتي. لكن خلال بضع سنوات، أثبت العمال أنهم قادرون على تنظيم المجتمع وإدارته على أساس مبادئ المساواة والعدالة للجميع.

تشهد روايات المشاركين في الحركات الثورية الأخرى على قدرة العمال على الاعتماد على بعضهم البعض لتلبية احتياجات السكان.

ماذا نعني بالاشتراكية من الأسفل؟

عندما أطلق الجنرال فرانسيسكو فرانكو انقلابَه العسكري في إسبانيا، لم يكن يتوقع أن يشعل بذلك حركةً ثورية.

في يوليو 1936، تحولت برشلونة إلى متاهة من المتاريس، وقد أتاحت اللجان الثورية في الأحياء للمجتمعات المحلية أن تتولى السيطرة وتمارس سلطة جديدة على تفاصيل الحياة اليومية. وتحوّلت الجدران والأسطح إلى مساحة نابضة بالملصقات والبيانات والرسوم، في عرض ديمقراطي للمعرفة.

استولى العمال على الأحياء الراقية، وممتلكات الكنائس، والمكاتب، والفنادق الفخمة، حيث حوّل بعض هذه الأماكن إلى مطابخ جماعية وملاجئ للمشردين. وقد تم تنظيم دور حضانة في المصانع، وأُغلِقت السجون. وكانت المدينة بأسرها تقريبًا تحت سيطرة العمال بالكامل.

قال عامل السكك الحديدية نارسيسو جوليان: «كان الأمر لا يُصدق، دليل عملي على ما نعرفه من التاريخ. قوة الجماهير وصلابتها عندما تنزل إلى الشوارع».

شرع العمال في تدمير مظاهر المجتمع الكاثوليكي الذي اضطهدهم، وبرزت النساء في المقدمة. وفي غضون أسابيع، تم تقنين الإجهاض، ونُشرت معلومات عن وسائل منع الحمل، وأُعيد تعريف حقوق الزواج بالكامل.
عاشت روزا فيغا في برشلونة عندما استولى العمال على مدينتهم عام 1936، وكتبت: «كان الظلام دامسًا لدرجة أنني كثيرًا ما اصطدمت بالناس في الشوارع».

وأضافت: «ولكن لم أتعرّض مطلقًا لأي تحرش، ولم أشعر أبدًا أنني مجرد امرأة. قبل الحرب، كانت هناك تعليقات من نوع أو آخر—أما الآن، فقد اختفت تمامًا. لم تعد النساء أشياء، بل كنّ بشراً على نفس المستوى مع الرجال».

لم يدم ذلك طويلاً، فقد كان الانتقام قاسياً، حيث دُمّرت هذه الدعوة الاستثنائية لتخيل عالم آخر. مهد خيانة الستالينيين في إسبانيا، الذين لم يرغبوا في ثورة من الأسفل، الطريق أمام انتصار الفاشية.

لكن استغرق فرانكو أربع سنوات أخرى لهزيمة الثورة نهائيًا، وكانت النتيجة أربعة عقود من الفاشية والقمع.
لكننا لا نحتاج للعودة بعيدًا لنرى لمحات من إمكانية ديمقراطية العمال.

تؤكد الانتفاضات في القرن الحادي والعشرين أن هناك دروسًا يمكن أن نتعلمها من روسيا وإسبانيا يمكن تطبيقها اليوم، فهي تضيء الطريق نحو مجتمع ديمقراطي واشتراكي يقوده العمال.

في عام 2018، اندلعت احتجاجات في السودان بعد أن تضاعف سعر الخبز ثلاث مرات، وتحوّلت بسرعة إلى ثورة سياسية. وخوفًا من حجم الاحتجاجات، حاول القادة العسكريون القيام بانقلاب.

لكن هذا قوبل برد فعل غاضب كان يحمل إمكانية دفع انقلاب جذري للنظام بأكمله.

تم إنشاء لجان مقاومة مفتوحة لجميع من عارض الانقلاب العسكري، وقد نظمت هذه اللجان جميع جوانب الحياة، مثل توزيع الأدوية، وأقاموا المتاريس، ونظموا توفير الطعام والماء والأمن، وبدأوا بالمشاريع الثقافية.

في عام 2019، كتبت صحيفة فاينانشال تايمز: «لا يمكن للمرء أن يعرف على وجه اليقين كيف كان شعور روسيا في عام 1917 أثناء الإطاحة بالقيصر، أو فرنسا في عام 1871 في الأيام المفعمة بالحب المثالي للكمونة الباريسية قصيرة العمر، لكن لا بد أن الشعور كان مشابهًا لما حدث في الخرطوم في أبريل 2019».

«كل يوم، يتدفق عشرات الآلاف، وأحيانًا مئات الآلاف، من الناس من جميع أركان المدينة المسطحة كالفطيرة ليقفوا في الغبار والحرارة أمام بوابات المجمع العسكري. هناك، في مشهد من الاحتفال الصاخب المصحوب بهتافات وأغاني وشِعر وخطب ومزاح، أقاموا متاريسهم الخاصة وخيامهم الطبية».

لكن هذه اللجان المقاومة لم تتحول أبدًا إلى مجالس عمالية كان بإمكانها تحدي الدولة ونشر الثورة.

تنازل القادة السياسيون في السودان عام 2019 بتشكيل حكومة انتقالية لتقاسم السلطة، مما أتاح للجنرالات إعادة تنظيم صفوفهم والاستيلاء على السلطة في عام 2021.

بحلول عام 2023، انقلب قادة الحرب على بعضهم البعض، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية دموية ووحشية—لكن عدوهم المشترك كان الثورة.لفترة من الزمن، أظهر السودان كيف يمكن أن تبدو الثورة من الأسفل، وإمكانية الناس العاديين في التنظيم ضد حكامهم.

كان بإمكان هذه اللجان أن تشكل أساس حكومة عمالية جديدة، لكن ما كان ينقصها هو وجود منظمة ثورية قادرة على صياغة الأفكار الاشتراكية والاستراتيجية ضمن الطبقة العاملة الأوسع.

كانت منظمة تحمل ذاكرة الطبقة وأفضل تجارب الاشتراكية من الأسفل، قادرة على الدفاع عن دولة العمال، وكان بإمكانها أن تكون بديلاً حقيقياً للعالم الرأسمالي المليء بالجشع والحروب والقمع الذي نعيش فيه.

ترجمة وإعداد هيئة التحرير

للمزيد من المقالات النظرية تفضلوا بزيارة الموقع الالكتروني

revoleftsyria.org

المثقف فوق المعركة، حكيم الثورة في برجه العاجي

في مقاله الأخير المنشور في صحيفة القدس العربي بعنوان «طبالون ومكيودون وحائرون»، قدّم ياسين الحاج صالح تصنيفًا ثلاثيًا للسوريين بعد سقوط النظام الأسدي:
فئة «الطبّالين» الموالين للسلطة الجديدة، وفئة «المكيودين» الغاضبين منها، وفئة ثالثة سماها «الحائرين»، الذين يسعون إلى موقفٍ متوازنٍ بين الطرفين.

والسؤال الذي يطرحه هذا التقسيم: إلى أيّ فئةٍ ينتمي الكاتب نفسه؟

هل هو من الطبالين؟ قطعًا لا.
هل هو من المكيودين؟ أيضًا لا.
هل هو من الحائرين؟ لا يبدو ذلك تمامًا، فـنبرة المقال توحي بأنّه يتحدّث عن الحيرة من خارجها، لا منها.

إنه يقف خارج الخريطة التي رسمها، كمن يراقب المشهد من علٍ، ويصنّف الناس بينما يظلّ هو في منطقةٍ محايدةٍ فوق التصنيفات جميعًا.

يتعامل مع العالم لا بوصفه ساحةً للتغيير، بل موضوعًا للفهم، ويرى في الانفعال ضعفًا لا طاقة، وفي العاطفة خطرًا على صفاء الفكر.

لكنّ هذه المسافة التي يُبقيها بينه وبين الحدث ليست حيادًا بريئًا، بل تهرّبٌ متقنٌ ومموّه يلبس ثوب الموضوعية ليخفي عجزًا عن اتخاذ موقفٍ واضح.

في إدانته للطرفين — الموالين والغاضبين — يبدو وكأنه يوزّع اللوم بالتساوي ليبرّئ نفسه من التورط.

غير أنّ هذا "الإنصاف الشكلي" يتحول في النهاية إلى تبريرٍ للعجز، لأنّ من يدين الجميع لا يقف مع أحد، ومن يضع نفسه فوق الصراع، يعلن ضمنًا أنّه أذكى و أنقى من أن يتّسخ بالواقع.

وراء هذا الخطاب المتماسك ظاهريًا، يتخفّى تعالٍ على الانفعال واستبدادٌ للمنطق التحليلي البارد، الذي يجرّد المأساة من بعدها المشاعري، ويحوّل الألم إلى مادةٍ ذهنيةٍ صالحةٍ للنقاش.

وهنا تكمن المفارقة:فحين يتجرّد الفكر من المشاعر، يفقد حسّه الأخلاقي، ويغدو التحليل شكلًا آخر من أشكال الهروب.
وبما أنّه طالبنا بأن نقول الحقيقة «هنا والآن»، فربّما علينا أن نبدأ به هو نفسه.

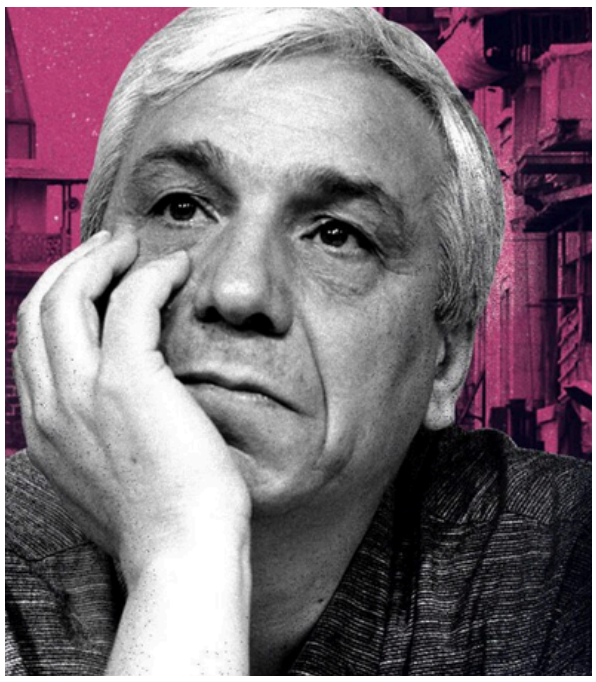

فما يجسّده ياسين الحاج صالح اليوم ليس حكمة المثقف، بل نرجسية المثقف.
إنه المثقف الذي يعيد رسم ملامح العالم بحيث يبقى في مركز الصورة، فوق الجميع، بعيدًا عن الغضب والدم والتراب، يستمتع برؤية الآخرين يتجادلون، بينما هو يتأمل "المسافة الآمنة" التي تفصله عنهم.
إنه يرفض أن يغامر باتزانه ورزانته في سبيل موقفٍ واضح، ويفضّل أن يحافظ على توازنه حتى لو كان الثمن هو الصمت المتعالي.
ذلك التموضع ليس جديدًا، بل هو في جوهره موقفٌ هيدغري بامتياز. فالمثقف هنا يشبه هيدغر حين آثر التفكير على الفعل، والتأمل على الانخراط.
وهنا نتذكّر حنّة أرندت حين كتبت عن صمت هيدغر تجاه النازية، إذ لم ترَ في حياده حكمةً، بل عجزًا عن الشجاعة الأخلاقية.
لأنّ الفكر حين ينسحب من العالم يتخلّى عن مسؤوليته، ويتحوّل صاحبه من شاهدٍ على الحقيقة إلى شريكٍ في تغييبها.
ويبدو أنّ كثيرًا من مثقفينا، مثل هيدغر، يختارون التفكير بدل الموقف، لأنّهم معنيّون أكثر بجمال صورتهم من مواجهة بشاعة الواقع ..
من الواضح أنّ ياسين الحاج صالح، الذي استحقّ بجدارة في زمن سابق لقب حكيم الثورة، قد التحق اليوم بأحمد الشرع في قناعته بأنّ الثورة السورية انتهت... ويبدو أنّ الحَكيم قرّر أن يتقاعد، ويتفرّغ للتأمّل من بعيد !
عندما اخترت الرد على مقالة ياسين الحاج صالح "طبالون ومكيودون وحائرون" ، كنت أعلم أنني أمدّ يدي داخل عشّ الدبابير.
ومع ذلك، رأيت أنّ مثل هذا المقال لا يجوز أن يُترك بلا ردّ، لأنّ التصنيفات التي يقدّمها خطيرة على الوعي العام، وعلى تحديد المواقع في الشأن السوري، خصوصًا في ظلّ المكانة الرمزية التي يحتلها ياسين — مكانة ربما لا يدرك ثقلها، وربما لم يعد يستحقها.
ورغم ذلك، فالقضيّة بالنسبة لي ليست شخصيّة، بل فكريّة أولًا.

فعندما يقدّم مثقّفٌ بهذا الحجم خريطةً للوعي السوريّ تقسم الناس إلى «طبّالين» و«مكيودين» و«حائرين»، فهو لا يصف الواقع بقدر ما يُعيد تشكيله على هواه، مطلقًا أحكامًا تُحاصِر الجميع داخل مربّعاتٍ مغلقة، بينما يُبقي نفسه خارج الخريطة، في موقعٍ فوقيٍّ آمن.

وبوصفي أحد المعارضين للسلطة، لم أجد في تصنيفات ياسين مكانًا لي سوى في خانة «المكيودين». وهو توصيف لا أقبله، ولا يمكن لأيّ معارضٍ حقيقيّ أن يقبله.
فاختزال كلّ من يقف ضدّ السلطة في هذه الخانة هو إهانةٌ مقنّعة، مهما كانت مكانة الكاتب الذي تصدر عنه، ومهما تنكّرَت بلغة التحليل أو الادّعاء بالحياد.

وهي إساءةٌ واعية لا تحتمل التأويل، لأنّ اختيار المفردات لدى كاتبٍ يجيد انتقاء كلماته لا يكون عبثيًّا.
وإن كنت أرى أنّ هذا الوصف ينطبق بدقّةٍ أكبر على أولئك «المعارضين» السابقين للأسد الذين صاروا اليوم مدافعين عن الشرع، وأثبتوا أنّ معارضتهم القديمة لم تكن موقفًا مبدئيًّا، بل كيدًا طائفيًّا أو طبقيًّا مقنّعًا.

ورغم أنّ بعض مريدي ياسين من المثقّفين، أصحاب الطريقة «الصالحيّة»، يحاولون شخصنة النقاش وتحويله إلى فزعةٍ عصبيّةٍ وشلليّة، فإنّ ما يجري في جوهره نقاشٌ فكريٌّ خالص، يتمحور حول سؤالٍ قديمٍ وجوهريٍّ في علاقة المثقّف بالمجتمع.

هل المثقف فاعلٌ ومحرضٌ وقائدُ رأيٍ يسعى إلى التغيير، أم مراقبٌ ومحللٌ يتمسّك بموقع الحياد الآمن ويكتفي بوصف الواقع من بعيد؟

هل وظيفة المثقف أن يشارك في رسم ملامح المستقبل وإنجازه على أرض الواقع، أم أن يكتفي بتحليل الماضي وفهمه وتفسيره بعد أن يفوته الفعل؟
هل يقيم المثقف في حاضرٍ يطلّ على الماضي فيسمح له أن يبرّر الواقع ويفسره، أم في حاضرٍ يطلّ على المستقبل يتيح له أن يفكّك الواقع ويغيّره ؟
في كلّ المجتمعات، وفي مختلف المراحل التاريخيّة، شغل المفكّرون والمثقّفون هذا السؤال عن دور المثقّف وموقعه، ولا أرى أنّ المشهد السوريّ استثناءً في ذلك.
وللأمانة، لست معنيًّا اليوم بالإجابة على هذه الأسئلة في بعدها النظريّ أو التحليليّ، فخصومي في الجهة الأخرى أبرع منّي في هذه التمارين الفكريّة الباردة.
أمّا أنا، فأنتمي بلا تردّد إلى الفعل والتغيير والانفعال والانخراط حتى الحدود القصوى، دون أن أبحث عن توازنٍ زائفٍ أو حيادٍ متعالي أو موضوعيّةٍ عقيمة.
أنا أنتمي لفكرة الحرية، ولمشروع مناهضة الاستبداد، ولذلك لست مراقبًا للحدث بل جزءًا منه، أعيش في قلبه وأكتب من داخله، لا من مقاعد المتفرّجين.
وأيًا تكن التصنيفات التي يحاول البعض وضعي ضمنها — «كِيدي» أو «حاقد» أو «ترول» — فأنا غير معنيّ بها ولا بمن يطلقونها.
بل إنني، في الحقيقة، متعاطفٌ معهم — وأكاد أقول عنهم «يا حرام» — لأنني أفهم تمامًا كم تستفزّهم كلماتي، فهي تفضح جبنهم، وتعرّي زيفهم، وتكشف حقيقتهم البائسة أمام ذواتهم اليوم، قبل أن يفضحهم التاريخ غدًا.

نقلًا عن منشورات أنس حمدون على فيسبوك

جريدة الخط الأمامي، لسان حال اليسار الثوري، الذي تأسس في منتصف شهر ت1/اكتوبر 2011 من رحم الثورة الشعبية السورية العظيمة. جريدتنا تعبر عن المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتطرح المساهمات الفكرية الاشتراكية الثورية بارتباطها مع خبرات نضال الجماهير والتحليل الملموس للواقع ضمن سياقات الثورة الشعبية العاصفة التي اندلعت في آذار 2011، وفق مرجعيتنا الماركسية الثورية الأممية، ومن الخبرات النضالية الطويلة للطبقة العاملة السورية.

لقد مثّلت الثورة الشعبية السورية مختبرًا حيًّا لولادة التنظيم الذاتي للطبقات الكادحة من خلال تشكيل التنسيقيات والمجالس المحلية كأدوات تعبّر عن الإرادة الجماهيرية القاعدية. هذه التجارب لم تكن مجرّد لحظات عابرة، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من التراث النضالي الذي يشكّل ركيزة أساسية لتيارنا في تقديم البديل الاشتراكي كإجابة تاريخية على أزمة النظام الرأسمالي المتداعية امميا و سورياً.

إننا، ورغم إدراكنا بأن منظمتنا لم تصبح بعد الحزب العمالي الاشتراكي الثوري المنشود، لكنها تعمل بحزم على بنائه كشرط ضروري لمواصلة النضال الطبقي والانتصار في الموجات الثورية المقبلة.

ومن هنا، فإننا ندعو جميع المناضلات والمناضلين المؤمنين ببرنامجنا ورؤيتنا الثورية إلى الانضمام إلينا، في سبيل الدفع بمشروع بناء الحزب الثوري إلى آفاقه التاريخية، بما يضمن انتصار الثورة الشعبية الجارية ويُمهّد الطريق لتحقيق مجتمع اشتراكي تسوده العدالة والمساواة والتحرر الشامل للبشر.

لبناء اليسار الثوري الأممي
يمكنكم الانضمام عبر الكود في الأسفل

الخط الأمامي

السعر 2000 ليرة سورية أو مساهمة لبناء الحزب وحتى مجاناً